مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
دائرة الدراسات الاسرائيلية

الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)

د. مروان درويش

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٦

A
324.256
D228j

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي. يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والعالمية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني.

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية. ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة. ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين.

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة.

مجلس الأمناء

أسعد أبوشرخ
رشيد الخالدي
خليل الشقاقي
مريم مرعي
سمير أبوعيشة
رجا شحادة، رئيساً
غاوي غاوي

مدير المركز
سعيد كنعان

A
324.25694
D228j

الجذور التاريخية لحزب الليكود

(التكتل)

د. مروان درويش

RECEIVED
6 APR 1998

دائرة الدراسات الاسرائيلية
مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
نابلس - فلسطين
تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٦

تلقي هذه الدراسة الضوء على الجذور الايديولوجية لحزب الليكود مبينة التركيبة التي شارك بها هذا الحزب في انتخابات سنة ١٩٩٦ .

ان الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الكاتب، ولا تعبر بالضرورة عن أراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
ت ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

الجامعة اللبنانية الأميركية ١٩٢٤
LEBANESE AMERICAN UNIVERSITY 1924
THE STOLTZFUS LIBRARY
LAU
Lebanese American University
P. O. Box 13-5053 Beirut, Lebanon
Tel. 811968 Cable Address: BECOGE
Telex: 23389 LE.

المحتويات

المقدمة ٥
المؤلف ٧
الجذور الفكرية الأوروبية لحزب حيروت ٩
جبوتنسكي والفكر الصهيوني ١٢
تحول منظمة الاتسل الى حزب سياسي ١٤
حزب الليبراليين ٢٠
كتلة حيروت-الليبراليين (جاحل): ما قبل تسلم الحكم ٢٣
انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢ .... ٢٧
انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦ .... ٣١
ملاحق:
١- الخطوط العريضة لحكومة بنيامين نتنياهو كما قدمت لسكرتارية الكنيست يوم ١٩٩٦/٩/١٦ .... ٤٣
٢- مقتطفات من برنامج حزب العمل للانتخابات الرابعة عشرة للكنيست ١٩٩٦ .... ٤٦
٣- البرنامج السياسي لحزب الليكود ١٩٩٦ .... ٤٨
هوامش ٥٢

مقدمة

اننا في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ونحن نراقب عن كثب التطورات المحلية والاقليمية والعالمية، نلاحظ نقصا واضحا في مجال البحوث والدراسات المختصة في الشؤون الفلسطينية والاسرائيلية، لذلك نسعى، كمؤسسة بحثية وكبنك للتفكير، الى تقديم إسهام فكري وعلمي واكاديمي راق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية للواقع الفلسطيني والاسرائيلي. كما نسعى الى دراسة آثار المتغيرات الاقليمية والدولية على القضية الفلسطينية وعملية بناء الكيان الفلسطيني.

وفي هذا السياق، يقوم المركز بإعداد الدراسات العامة والتفصيلية ووضع التصورات والاستراتيجيات وتحديد الآليات المناسبة. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، يتبنى المركز خطة تشمل عقد موجزات وحلقات عصف فكري مع سياسيين أو خبراء أو أكاديميين في المجالات المختلفة، وتكوين مجموعات دراسية متخصصة، وإقامة أيام دراسية وحلقات تدريب وورشات عمل، بالاضافة إلى تقديم سلسلة من المحاضرات العامة، وإجراء أبحاث أكاديمية متخصصة، وعقد مؤتمر علمي سنوي، واصدار دورية خاصة بالمركز هي **"السياسة الفلسطينية"**.

اهتم المركز منذ تأسيسه بدراسة وفهم المجتمع الاسرائيلي ومراقبة التطورات والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في هذا المجتمع ومدى تأثيرها على العملية السلمية والعلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية. ان دائرة الدراسات الاسرائيلية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية تقوم باجراء الابحاث الاكاديمية المتخصصة وعرضها على المجتمع الفلسطيني.

يسر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ان يضع بين ايديكم هذه الدراسة حول الجذور الايديولوجية لحزب الليكود والتطورات التي مر بها منذ اوائل هذا القرن، حيث ستناقش الدراسة الجذور الفكرية لحركة حيروت، جبوتنسكي والفكر الصهيوني، وعملية تحول منظمة الاتسل الى حزب سياسي والتوجهات السياسية والاجتماعية التي يمثلها. وكذلك، سنستعرض سلسلة

التحالفات والانشقاقات التي مرت بها هذه الحركة حتى يومنا هذا. ويتطرق الباب الاخير في هذه الدراسة الى انتخابات الكنيست الرابعة عشرة والتي جرت في ٢٩ ايار عام ١٩٩٦ .

يود مركز البحوث والدراسات الفلسطينية التقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في اعداد هذه الدراسة وبشكل خاص مساعد البحث نبيه بشير، ويأمل ان يحقق الفائدة المرجوة في نشره وذلك بتشجيع المزيد من الفهم والحوار والنقاش الفلسطيني حول المجتمع الاسرائيلي.

المؤلف

مروان درويش:

حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية دراسات السلام في جامعة برادفورد في بريطانيا، وعمل هناك مدرسا حتى عام ١٩٩٥ . صدر له حديثا كتاب بعنوان:
Palestinians in Israel: Nationality and Citizinship, University of Bradford, Redwood Press, 1995.

كما أنه نشر مقالات عديدة آخرها كان بعنوان " تأثير السلطة الوطنية الفلسطينية على العرب في اسرائيل"، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٢٨ خريف ١٩٩٦ .

الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)

تمهيد:

تلعب الاحزاب السياسية في إسرائيل دورا هاما في حياة الفرد في المجتمع الاسرائيلي، ومن المميز لهذا النظام السياسي كثرة الاحزاب السياسية لدولة صغيرة في حجمها مثل اسرائيل. فلقد شارك أكثر من ٢٥ حزبا في الانتخابات والتي جرت عام ١٩٩٢ و ١٩ حزبا في انتخابات عام ١٩٩٦ . وتمثل تيارات سياسية واجتماعية وحركات شعبية تمثل مطالب ومصالح اجتماعية وسياسية واقتصادية. ومن هذه الاحزاب استطاعت ١٠ قوائم وأحزاب اجتياز نسبة الحسم المطلوبة في عام ١٩٩٢ و ١١ قائمة وحزبا في عام ١٩٩٦ .

إن قوة الحزب في إسرائيل تعود الى الجذور الايديولوجية التي تمثلها طبيعة الشرائح الاجتماعية ومصالحها الاقتصادية والسياسية. وإن امتداد تأثيره يشمل كل مجالات الحياة وطبقات الشعب. فعلى سبيل المثال لا الحصر تتأثر المدارس، المسرح، النوادي الرياضية، مشاريع تطوير وبرامج الصحة بالحزب الحاكم لأن لهذا الحزب تأثير مباشر على مجالات الحياة، وبالنهاية على أفراد المجتمع.

للأحزاب في إسرائيل جذور عميقة في حياة المجتمع من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فهناك جريدة ودار نشر الحزب، وعيادة الحزب ونوادي الحزب الرياضية، ودعمه لفريق رياضي معين ينتمي اليه ايديولوجياً، وحتى منطقة السكنى التي تعبر عن انتماء طبقي أصبحت أحيانا مؤشرا للإنتماء السياسي.

ولكي يتسنى لنا فهم الخارطة السياسية في إسرائيل لابد من معاينة الأحزاب المختلفة والرجوع الى جذورها وظروف نشوئها فكريا وتنظيميا. فلو تمعنا في تركيبة حزب الليكود لوجدنا أنه مؤلف من حزبين مركزيين هما: حزب حيروت أو الحرية والحزب الليبرالي.

الجذور الفكرية الأوروبية لِحزب حيروت

تعود جذور حزب حيروت الفكرية إلى الفكر اليميني الراديكالي الأوروبي الذي ساد في الفترة ما بين الحربين العالميتين. وقد تبلور الفكر السياسي لأعضاء هذا الحزب في خضم الأحداث والنشاط السياسي-العسكري الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى في بولندا بشكل خاص، وأوروبا كلها بشكل عام.

تبلورت نواة حزب حيروت في بولندا تحت اسم (بيتار) حيث تبنت الفكر الصهيوني وطرق تنفيذه وترجمته إلى فعل في أجواء الأحداث السياسية-العسكرية التي شهدتها بولندا في تلك الفترة. وقد كان الفكر السياسي لأعضاء هذه النواة (بيتار) على غرار الفكر اليميني الراديكالي الأوروبي الذي مجد شخصية الحاكم في بولندا في تلك الفترة. ولفهم هذا الفكر علينا العودة إلى الواقع السياسي البولندي في تلك الفترة لكي يتسنى لنا فهم خصوصياته.

قبيل الحرب العالمية الأولى توصل يوسف فيلسودسكي، زعيم حزب العمال البولندي الذي نادى بتحرير بولندا من روسيا وانتُخب كرئيس للدولة عام ١٩٢١، إلىنتيجة مفادها أنه لابد من حرب أوروبية بين القوى العظمى، يتم استغلالها لتحرير بولندا من الحكم الأجنبي الروسي. ولهذا، فإن إقامة قوة عسكرية بولندية قوية هو أمر ضروري جدا لتنفيذ هذا المخطط، وكان فيلسودسكي يهدف إلى إقامة دولة بولندا المستقلة في حدودها التاريخية قبل اقتسامها سنة ١٧٧٢ . إن هذه الحدود -حسب المفهوم الفيلسودسكي- سوف توفر الانتعاش الحضاري-الثقافي لبولندا، وتعيد أمجادها التي ولت، وتحافظ على قوتها السياسية-العسكرية واستقلالها في أوروبا، خصوصا وأن بولندا محاطة بقوى عظمى، كروسيا وألمانيا اللتين لا تحبذان استقلالية بولندا بحدودها القائمة.

في سنة ١٩١٤، أقيم تنظيم عسكري بولندي على يد فيلسودسكي بدأ بعمليات ضد مواقع روسية في بولندا ضد الحكام الروس أنفسهم. نجح فيلسودسكي في خضم الحرب العالمية الأولى في منح تنظيمه الصبغة القانونية في إطار الجيش النمساوي-الهنغاري. قبيل انتهاء الحرب سجن فيلسودسكي على أيدي القوات الألمانية، وأطلق سراحه بعد انتهائها حيث تحول إلى قائد أو رئيس الدولة البولندية الشابة، وذلك لقبول الشعب البولندي به كمحرر ثوري جاء بالانتصارات المؤدية إلى إقامة الدولة البولندية. تعاركت قوات عسكرية بولندية بقيادة فيلسودسكي مع قوات روسية خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢١ وكانت النتيجة تحقيق انتصارات عديدة للجانب البولندي وتوسيع مساحة بولندا أكثر بكثير مما اتفق عليه بين الحلفاء بعد الحرب.

ولكن هذه الحدود الجديدة كانت أضيق من الحدود البولندية التاريخية سنة ١٧٧٢، الأمر الذي جعل الأحزاب اليمينية البولندية تستثمر ذلك في منشوراتها السياسية الحزبية. ولابد هنا من الوقوف على عدة نقاط رئيسية ميزت الاحزاب اليمينية في تلك الفترة:

١- استخلصت القوى والأحزاب اليمينية البولندية أن صراع فيلسودسكي العسكري ضد الروس هو الذي أدى، بالتأكيد، إلى توسيع حدود بولندا.

٢- الصراع العسكري بقيادة فيلسودسكي أدى إلى إقامة بولندا كدولة مستقلة.

٣- القوة العسكرية هي المفتاح الأكثر نجاعة لتوسيع حدود بولندا إلى حدودها التاريخية.

لقد تحول فيلسودسكي إلى رمز التحرر القومي البولندي وإعادة أمجاد بولندا التاريخية وانتعاشها وتطورها، وكل هذا بفضل القوة العسكرية. وإذا أمعنا النظر جيدا فإننا نجد أن فيلسودسكي قد ربط "إعادة أمجاد بولندا" والانتعاش الحضاري الثقافي البولندي "بإعادة الحدود التاريخية لبولندا".

إن منبع هذا الربط هو الفكر القومي اليميني الراديكالي الأوروبي الذي ربط دائما هدف "إعادة الأمجاد" والانتعاش الحضاري الثقافي لأمة معينة "بضرورة إيجاد حدود ملائمة" لمطامح هذه الأمة. بمعنى آخر، يكبر طموح الأمة بكبر مساحة أرضها وتوسع حدودها، ولهذا تتحول الى قوة عسكرية اقتصادية. نجد مثل هذا الربط بشكل واضح في الفكر الفاشي الإيطالي (الأمبراطورية الرومانية وإعادة أمجادها) وكذلك في الفكر النازي الألماني (المدى الحيوي): (LEBENSTAUM).

لابد من الإشارة إلى مركزية شخصية القائد في الفكر اليميني الراديكالي ألاوروبي وكونها العمود الفقري في الحزب السياسي ومصدر الشرعية والقيادة الوحيدة ورمز هذا الحزب. فشخصية فيلسودسكي كانت مركزية جدا في السياسة البولندية آنذاك كشخصية موسيليني (الدوتشه) في الفكر الإيطالي وشخصية هتلر (الفهرر) في الفكر النازي الألماني. وبمعنى آخر، فإن شخصية القائد هي المسبب لهذه الانتصارات وهي المصدر المهيمن في الخطاب السياسي (Political Discourse). وبمعنى أن اليمينيين الراديكاليين يعزون الانتصارات العسكرية إلى شخصية القائد وليس إلى متغيرات أخرى ربما تكون أكثر واقعية كميزان القوى العالمي والعمل الدبلوماسي، وغير ذلك من المتغيرات. العمل الدبلوماسي والمتغيرات في القوى العالمية والقوى الخارجية ليس لها مكان في الفكر اليميني الراديكالي الأوروبي وفق هذه الاعتبار.

وهنا يمكن تلخيص هذا الفكر بعرض أهم خصوصياته، وهي:

١- القوة العسكرية عامل حاسم في الصراعات العالمية والمحلية.

٢- مركزية شخصيةالقائد هي المتغير السائد وهو مصدر الإلهام ومصدر جميع الانتصارات على جميع الأصعدة.

٣- التاريخ أو الماضي هما مصدر الإلهام الحضاري. هنالك تواصل حضاري-ثقافي بين الماضي والحاضر والمستقبل. الماضي هو المرشد والمخلص.

٤- وهناك خصوصية أخرى لهذا الفكر هي: الأمة لجميع أفرادها، ولهذا فهي أهم بكثير من

الأفراد المكونين لها. لذلك، يجب التركيز على خدمة الأمة ككل وليس على خدمة الأفراد. (تبدو هذه الخصوصية، بشكل جلي، مناقضة للفكر الليبرالي الأوروبي الذي يركز على أهمية الأفراد ويمنح أهمية هشة أو ثانوية للأمة أو للمجتمع). وهذه الخصوصية تفسر لنا التشديد على كلمة "القومي" في أسماء الأحزاب التي تتبنى مثل هذا الفكر.

هذا هو الجو السياسي الذي تبلور فيه الفكر السياسي لحركة بيتار في بولندا والذي أثر على عملها السياسي القومي-اليهودي. كان مؤسسو حركة حيروت قبل قيام دولة إسرائيل زعماء حركة عسكرية سرية تحمل اسم "أرغون تسفائي لئومي" وإختصارها (اتسل) تأسست سنة ١٩٣٧ وظلت حتى سنة ١٩٤٨ حيث تم حلها بعد قيام دولة اسرائيل وانشاء جيش الدفاع الاسرائيلي الذي استبدل التنظيمات العسكرية السابقة.

وبعد حلها مباشرة، تم تنظيم أعضائها برئاسة مناحيم بيغن الذي قاد الاتسل منذ عام ١٩٤٣ وأقام حزب حيروت (الحرية). وقد كان أعضاء هذا الحزب (حيروت) من حركة الشبيبة بيتار برئاسة زئيف جبوتنسكي (مؤسسها) الذي اعتبر أبا روحيا وزعيما لحركة بيتار وحزب الإصلاح.

جبوتنسكي والفكر الصهيوني

بدأ نشاط جوبتنسكي السياسي بالدعاية الصهيونية في العالم الغربي، حيث برز في هذا المجال لمقدرته الخطابية وإتقانه لغات أوروبية عدة. لكن خلافاته مع عدة أعضاء داخل الإدارة الصهيونية أدت إلى فصله منها. وقد أدت هذه الخطوة إلى إقامته لحزب صهيوني جديد تحت اسم حزب "الإصلاح" إلى خوضه انتخابات المؤتمر الصهيوني سنة ١٩٢٥ حيث حصل الحزب على ٢١ مقعدا مقابل ٢٩ مقعدا لحزب مباي. تأثر جبوتنسكي في ذلك الوقت بالحركات اليمينية الراديكالية في أوروبا وطرحها السياسي (التعصب القومي). ومن الخصائص البارزة لهذه الحركات مركزية الفعالية السياسية، (Political Activism) أي إقناع الجماهير بأن في مقدور هذه الحركات، وعن طريق فعاليتها "السياسية" تغيير المجرى التاريخي لشعوبها إذا أصرت على ذلك. هذا الاقتناع الداخلي زود أعضاء هذه الحركات بالفعالية السياسية والعسكرية، الأمر الذي بهر جبوتنسكي ورفاقه، فعمد بدوره إلى تبني هذا الفكر والعمل بموجبه في الواقع السياسي في فلسطين، والذي تمثل في العمل ضد العرب في فلسطين وضد المحيط العربي ككل.

رأى حزب الإصلاح أن القيمة العليا للعمل السياسي هي الدفاع عن الاحترام القومي اليهودي وكسب الاحترام بين جميع الشعوب. رأى جبوتنسكي أنه يجب على اليهود تغيير طرق حياتهم اليومية، كما رأى من الواجب عليه أن يربي اليهود "تربية صحيحة". هذه المهمة كانت مركزية جدا لدى حركة بيتار التي يترأسها جبوتنسكي في فلسطين. وقد بدأ بالعمل على المحافظة على التراث اليهودي وإحياء اللغة العبرية والتاريخ والدين اليهودي، بالإضافة إلى رسم خطط تدريسية تلائم هذه الأهداف. ومع أن عالم جبوتنسكي الروحاني هو عالم علماني، إلا أنه آمن بأن الدين هو وسيلة للحفاظ على الخاصية القومية-الثقافية وأداة تربوية للشبيبة.

أما بالنسبة لتوجهاته وآرائه في مواضيع المجتمع والاقتصاد، فقد تبنى في هذين المجالين ما قد أنجر من فكر في الفلسفة الفاشية. فقد نظر إلى القوى العمالية ليس كقوة مضادة للبرجوازية، كما هو الحال في الفكر الشيوعي والاشتراكي، وإنما قوى مركزية لخدمة الأمة ككل، وليس العمال أو البرجوازيين [(١)].

على الصعيد العسكري التربوي، حاول جبوتنسكي جاهدا أن ينظم شبابا في خلايا تربوية عسكرية لكي يكونوا على أتم الاستعداد عندما يحين الوقت لاحتلال الأراضي وإعادة الحدود التاريخية لإسرائيل. لقد رأى جبوتنسكي بالشباب المقاتل قوة مركزية لكل شعب له طموح قومي، والأهم من هذا هو إيجاد وخلق الاستعداد للقتال عند هؤلاء الشباب. وهذا الاستعداد يرتكز على أرضية مستوحاة من الأساطير، مثل شخصية "باركوخبا" (قائد الثورة اليهودية ضد الرومان عام ١٣٢-١٣٥م والتي انتهت بانتحار جماعي لليهود بموت مئات الالاف من اليهود وعملية الابعاد الثانية لليهود)، وإعادة بناء الهيكل اليهودي الثالث في القدس، بالإضافة إلى أن

هذه الأرضية يدعمها العنف الذي يثير المشاعر والرغبة في المشاركة (وهذا يذكرنا بأسطورة العنف" أو "عبادة العنف" للمفكر سورل الذي يعتبر أحد مؤسسي الفكر الفاشي في فرنسا وإيطاليا).

منذ بداية ممارسته السياسية، رأى جبوتنسكي نفسه كقائد ومرشد روحي وسياسي للشبيبة وللمعارضة الحزبية لأحزاب الصهيونية اليسارية في فلسطين. هذه الرغبة التسلطية تجانست مع رغبة أعضاء بيتار وحزب الإصلاح الذين يفتقرون لمثل هذا المرشد الروحي ذي الأيديولوجية اليمينية الراديكالية. وهكذا، فإن حركة بيتار وحزب الإصلاح اتخذا هذا الموقف من السلطة. فبعد أن توطدت المركزية في حزب الإصلاح وفي حركة بيتار بدأ التشكيك بالشكل الديمقراطي للحزب والمجتمع ككل.

يتكون الحزب اليميني الراديكالي من منظمتين: الأولى، المنظمة الحزبية التي تدعو الجماهير إلى الانضمام إلى صفوفها القومية، والأخرى، هي منظمة شبه عسكرية أو عسكرية. لقد كان حزب الإصلاح تنظيما حزبيا يدعو اليهود المستوطنين في فلسطين وأوروبا للانضمام إلىصفوفه الحزبية. حركة الشبيبة بيتار ظهرت كمنظمة شبه عسكرية. وكمؤسس لحركة الشبيبة بيتار وحزب الإصلاح، جمع جبوتنسكي المنظمات تحت سقف واحد. ومنظمة اتسل هي اسم آخر لحركة شبيبة بيتار العسكرية.

هذا الشكل الحزبي للإصلاح، يشبه، إلى حد كبير جدا، الشكل الحزبي للحركات اليمينية الراديكالية الأوروبية، مثل الحزب الفاشي في إيطاليا برئاسة موسيليني.

تحول منظمة الاتسل إلى حزب سياسي

تعتبر حركة حيروت استمرارا للاتسل (تنظيم الجيش القومي) وفي تلك الفترة ركبت حركة الاصلاحيين الصهيونيين (REVISIONISTS) من أربعة تيارات أساسية:

١) حزب الاصلاحيين الذي تأسس عام ١٩٢٣ في برلين وعام ١٩٢٥ في "أرض إسرائيل".

٢) تأسست حركة الشباب "بيتار" سنة ١٩٢٦ في فلسطين وكانت قد تأسست قبل ذلك عام ١٩٢٣ في لاتفيا.

٣) هستدروت العمال القوميين ١٩٣٤ .

٤) الاتسل سنة ١٩٣٧ .

وفي مؤتمر حركة بيتار في بولندا سنة ١٩٣٨، قال بيغن، الشخصية المركزية في هذه الحركة، بأنه لا يمكن الاعتماد على ضمير العالم، ولهذا، لابد من الملائمة بين سياسة منظمة بيتار والواقع السياسي، إذ بدل الصهيونة السياسية يجب تبني صهيونية عسكرية. في سنة ١٩٤٠ مات جبوتنسكي ولم يخلفه أحد. وفي سنة ١٩٤٣، عندما هاجر بيغن إلى فلسطين، ورث منظمة الاتسل وأصبح الزعيم المستبد لها.

كانت الحادثة الحاسمة التي أدت إلى تحويل الاتسل من منظمة عسكرية سرية إلى حزب سياسي هي حادثة السفينة "التلينة". ففي تاريخ ١٩٤٨/٦/٢٠، بعد ستة أسابيع من إعلان استقلال دولة إسرائيل، وبعد أقل من شهر من الإعلان عن تاسيس جيش الدفاع الإسرائيلي تزعزع سكان إسرائيل اليهود وأصبحوا على حافة حرب أهلية. تفاصيل هذه الحادثة، باختصار شديد، تدور حول امتلاك الاتسل سفينة باسم "التلينة" كانت تقل ٨٠٠ متطوع، ٥٠٠٠ بندقية، ٢٥٠ مدفعا رشاشا وذخيرة، ووصلت إلى ميناء حيفا. ولكن بعد إنزال الركاب طولب أعضاء الاتسل بأن يسلموا جميع الاسلحة والذخيرة للجيش ولكنهم رفضوا وأبحروا إلى قرية فيتكن.

في الطريق، قصفت السفينة مرتين في قرية فيتكن (بجانب تل أبيب)، وكان أن صعد بيغن إلى السفينة وأمر القبطان بالإبحار إلى تل أبيب، ولكن السفينة قصفت مرة أخرى حتى غرقت وجميع الاسلحة والذخيرة العسكرية. حاول بن غوريون في هذه الحادثة أن يخضع منظمة الاتسل لسلطة الدولة، ويمكن القول أنه نجح في ذلك نجاحا باهرا. عقب هذه الحادثة، حلت منظمة الاتسل وأعلن عن قيام حزب في حزيران ١٩١٨ تحت اسم حيروت (الحرية) أعضاؤه هم أعضاء منظمة الاتسل أنفسهم بقيادة بيغن. كان هذا الحزب الوريث الأيدولوجي لحزب الإصلاح، وأحد الاتجاهات المنبثقة عنه وقد حصل على ١٤ مقعدا في انتخابات الكنيست الأولى سنة ١٩٤٩ .

يمكن التمييز بين تيارين فكريين في اليمين الاسرائيلي في فترة قيام الدولة:

١) فكر يمثل يمين الصهيونية الشاملة على اختلاف تياراتها والذي في اساسه مثل التوجه اليميني في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، والذي شجع النظام الرأسمالي ودعا للتنافس الاقتصادي الحر والاستثمار الخاص والتقليل من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.

٢) فكر يمثل اليمين القومي بزعامة حزب الاصلاحيين المؤلف من الاتسل وليحي.

لقد استمر هذا التقسيم بعد قيام دولة اسرائيل حيث مثل حزب حيروت (الحرية) وحركة ليحي المنشقة عنه اليمين القومي والصهيونيون الشاملون مثلوا اليمين المتحفظ الراسمالي. وقد عارض هذين التيارين اليسار الصهيوني الاشتراكي بقيادة الحركة العمالية وأعلنوا دعمهم للمبدأ الرأسمالي. إن الوحدة بين الصهيونيون الشاملين أو ما عرف مؤخرا بالحزب الليبرالي وحركة حيروت وإقامة كتلة جاحل (حيروت/الليبراليون) عام ١٩٦٥ أدت الى انخفاض في اسهم اليمين الراسمالي وذوبانهم داخل حيروت الذي وصل ذروته عام ١٩٨٨ عندما اندمج الحزب الليبرالي مع الليكود.

القائمة التالية تبرز انخفاض تأثير الليبراليين في قائمة جاحل/الليكود (٢)

	مقاعد حيروت	مقاعد الليبراليين	آخرون
١٩٦٥	١٥	١١	- -
١٩٦٩	١٥	١١	- -
١٩٧٣	١٧	١٣	٩
١٩٧٧	١٩	١٥	٩
١٩٨١	٢٥	١٨	٥
١٩٨٢	٢٥	١٣	٣
١٩٨٨	٢٥	١٢	٣

إن قادة حزب الليكود في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، مثل اسحاق شامير، ديفيد ليفي، موشيه ارنس، ارئيل شارون كانوا جميعا من أعضاء حيروت، وفي هذا دلالة على تهميش الحزب الليبرالي داخل حزب الليكود.

كانت شخصية بيغن مسيطرة على الحزب وأعضائه، وتركزت فعاليته في العمل البرلماني

وإعطاء شكل فعال لحزبه في الكنيست لكونه حزب معارضة. وفي الحقيقة، فإن العلاقة بين الحكومة المؤلفة من الأحزاب اليسارية وحزب حيروت كانت مشحونة جدا طيلة ال ١٥ سنة الأولى من الحكم. فمثلا، لم يدع بن غوريون بيغن باسمه، وإنما أطلق عليه أحيانا لقب "فاشي" وأحيانا لقبه "بالشخص الذي يجلس إلى جانب دكتور بدر"، وهذا في الفترة التي كانت فيها شخصية بن غوريون تعتبر الشخصية السياسية المهمة على الصعيد السياسي البرلماني في إسرائيل، مما اضطر بيغن إلى الانتظار مدة طويلة للحصول على شرعية من الشارع الإسرائيلي للوصول إلى الحكم.

شارك معسكر اليمين الاسرائيلي على اختلاف توجهاته عام ١٩٤٩ في انتخابات الكنيست الاولى في ثلاث قوائم هي:

١) حركة حيروت وحصلت على ١٤ مقعدا.

٢) حزب الاصلاحيين الذي لم يجتز نسبة الحسم وبذلك لم يحصل على أي تمثيل في الكنيست.

٣) قائمة المقاتلين التابعة لليمين، وهي ايضا لم تجتز نسبة الحسم وقد بقيت حركة حيروت ملتزمة بمواقف الاتسل والصهيونيين الشاملين في قضايا الخارجية والامن، حتى بعد تأسيس الدولة، ومن أهم هذه المبادىء:

١) الوطن العبري على جانبي نهر الاردن سيبقى متكاملا تاريخيا وجغرافيا.

٢) تقسيم هذا الوطن يعتبر غير شرعي وكل من يحاول القيام بذلك يعتبر خارجا عن القانون.

٣) العمل على إرجاع كل جزء يبتر من هذا الوطن الى السلطة العبرية.

وفي انتخابات الكنيست الثانية سنة ١٩٥١، انخفضت مقاعد حيروت إلى ٨ مقاعد فقط، وهذا نابع، كما أعتقد، من عاملين: الأول، الجو السياسي العام في الشارع الإسرائيلي والذي رأى في حزب مباي والأحزاب اليسارية الأخرى العامل الرئيسي في بناء الدولة. العامل الثاني، والأهم، هو التمثيل الجماهيري في الحزب والاختلاف الرئيسي بين الأحزاب في الدول الديمقراطية وبين حزب حيروت. فهذا الحزب يرى نفسه حزبا للدفاع عن المصلحة القومية-اليهودية بشكل عام ولا يخدم قطاعات معينة من السكان في الدولة، بينما ترى الأحزاب الأخرى في الدول الديمقراطية نفسها أنها تعبر عن مصلحة قطاع أو قطاعات معينة من المواطنين.

والأهم من ذلك كله، هو عدم وضوح البرامج السياسية والأهداف المرجوة التي يتطلع إليها أعضاء حزب حيروت. لقد هيمنت الرموز والأحلام والأساطير على برامج حيروت السياسية. ففي خطابات بيغن الشعبية، تصادف مصطلحات مثل "كرامة الشعب اليهودي" "أرض إسرائيل

الكبرى" "بار كوخبا" وغيرها. وكما هو واضح، فإن هذه المصطلحات لا تخدم قطاعا معينا من الناخبين، علاوة عن كونها ليست واقعية وبعيدة عن اهتمامات قطاعات الناخبين في ذلك الحين، خصوصا وأن الدولة أقيمت حديثا وهناك مشاكل عديدة تواجهها مثل إسكان المهاجرين الجدد، ومشاكل التموين، ومشاكل اقتصادية أخرى.

كان هذا هو الحال حتى سنة ١٩٦٥ . في تلك السنة ائتلف حيروت مع الحزب الليبرالي تحت إسم جديد (جاحل). إن هذا الائتلاف لم يحسن وضع الحزب، بل على العكس، حصل الحزبان معا على ٢٦ مقعدا سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٦٩، مع العلم أن حزب حيروت حصل لوحده على ١٧ مقعدا سنة ١٩٦١، وكذلك الحزب الليبرالي.

التغيير الذي حصل على الخارطة السياسية في إسرائيل في انتخابات سنة ١٩٦٩ كان مصدره التغيير الذي عم الشارع الإسرائيلي. جاء هذا التغيير نتيجة للانتصارات العسكرية الإسرائيلية في حرب عام ١٩٦٧ والاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية. وقد أدى ذلك إلى تطرف يميني في الشارع الإسرائيلي وإعطاء الشرعية لأحزاب يمينية متطرفة. وزيادة على ذلك، فقد أدت نتائج الحرب إلى ائتلاف حكومي هو الأول من نوعه ما بين حيروت ومباي، حيث تم تشكيل حكومة وطنية عام ١٩٦٩، وكانت هذه خطوة مهمة جدا لكسب شرعية قوية لحزب جاحل في الشارع الإسرائيلي. خرج الحزب قويا جدا من هذا الائتلاف، ليس فقط على الصعيد الحكومي والبرلماني، وإنما على الصعيد الجماهيري. هذا الكسب يفسر، إلى حد كبير، الارتفاع في عدد المقاعد في انتخابات الكنيست سنة ١٩٧٣، حيث حصل حزب حيروت-الليبراليين على ٣٩ مقعدا (بالمقارنة مع نتائج انتخابات سنة ١٩٦٩، حيث حصل على ٢٦ مقعدا فقط).

إن برنامج حزب الليكود الذي طرح عام ١٩٧٣ التزم فيه الحزب "بالعمل على وحدة وأمن وسلام البلاد" دون وجود تعريف لحدود هذه البلاد. لقد عبر الليكود في عدة مناسبات عن مواقفه المتشددة مثل معارضته الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وقطاع غزة عام ١٩٥٧/١٩٥٦ ومعارضته لمبدأ الانسحاب من الاراضي مقابل السلام والاتفاق مع سوريا ومصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتأييده لضم الجولان وتأييده لحرب لبنان وغيرها من المواقف المتطرفة.

أما في المجال الاقتصادي الاجتماعي فإن حزب حيروت يؤيد التوجه الراسمالي ويعارض التوجهات الاشتراكية والهستدروت (النقابة العامة للعمال) في اسرائيل ونضال الطبقة العاملة الذي تمثله، ويشجع المبادرة الاقتصادية الذاتية. وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي يمكن التميز بين توجهين اساسيين في حيروت:

١) أنه يعبر عن البرجوازية والرأسمالية ويعارض وضع حد أدنى للأجور

٢) يعبر عن توجه عمالي قومي، ولهذا شجع العمل العبري والتعاونيات الوطنية. ومن الجدير بالذكر أنه في بداية عام ١٩٤٨ طرح برنامجا اجتماعيا اقتصاديا يساريا نسبيا تحول باتجاه اليمين في الخمسينيات وذلك يعود الى الانتقادات العديدة التي وجهت لحزب مباي على

خلفية برنامج الحزب الاجتماعي الاقتصادي والذي تميز بكونه ذا طابع اشتراكي يساري. وفي خلال الانتخابات للكنيست الثانية عام ١٩٥١ تبنى حزب حيروت برنامجا اقتصاديا واجتماعيا يعبر عن ايدولوجية يمينية مثل تحديد الضرائب ومعارضة تنظيمات العمال ونشاطاتهم. وقد حصل تحول نحو اليسار في بداية الستينيات في سياسة حزب حيروت في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وذلك بعد تأسيس قائمة الحزب بالهستدروت والتي سميت قائمة "الازرق والابيض". وقد كان من قادة هذا التوجه دافيد ليفي ويورام مريدور اللذين عبرا عن آراء ليبرالية في القضايا الاجتماعية. وعلى هذا الاساس دعمت مطالبة العمال بالعلاوات وعدم إقالتهم بالاضافة الى سن قانون يضمن الحد الأدنى من الاجور. إن مثل هذه المواقف كانت مخالفة لمواقف الحزب التقليدية خلال الخمسينيات.

بعد تأسيس كتلة جاحل والتي ضمت حزب حيروت والحزب الليبرالي، حدث توازن بين التيار ذي الميول الاشتراكية والتيار ذي الميول البرجوازية والذي مثله الحزب الليبرالي. وقد عبر عن ذلك مناحيم بيغن في خطابه في الانتخابات عام ١٩٧٧ عندما أيد السوق الحرة الذي ينادي به اليمين الراسمالي والرفاه الاجتماعي الذي يمثله التيار صاحب الميول اليسارية. أما بالنسبة لموقف الحزب من الدين والدولة فهو لا ينادي بدولة الهلاخاة (اي اتباع الاسس الدينية) بل يؤيد القوانين والمواقف الدينية. فقد عمل حيروت على إبراز الجوانب القومية والتقليدية مما زاد من قربه من الاحزاب الدينية.

أما بالنسبة للعلاقات الخارجية فكان حزب حيروت من مؤيدي التقارب نحو الغرب وخاصة فرنسا خلال الخمسينيات والولايات المتحدة الامريكية بعد الستينيات. وقد عارض الحزب ولفترة طويلة انشاء علاقات دبلوماسية مع المانيا الغربية.

لقد رأى حزب حيروت نفسه منذ الثلاثينيات كبديل لحزب مباي وليس كشريك له في الحكومة. ولذلك كانت هناك وجهتا نظر مختلفان سياسيا واقتصاديا وتنظيميا، مما أدى الى إقامة كل حزب لتنظيم عسكري ونقابات عمالية وحركات شبيبة مختلفة. ان تبني حزب حيروت لاستراتيجية لينة وتقربه من الاوساط التقليدية في المجتمع الاسرائيلي ساعد على دعم الاحزاب الدينية له. وإن استيعاب عدد كبير من اليهود الشرقيين كاداريين على المستوى المحلي ساعد حيروت في الوصول الى أحياء الفقر ومدن التطوير التي مثلها اليهود الشرقيون. ان التقارب بين الصهيونيون الشاملين وحيروت بعد أن خرجوا من الائتلاف مع مباي عام ١٩٥٥ قد دفع نحو إقامة حزب جاحل سنة ١٩٦٥ . ومن خلال جاحل أراد حزب حيروت الحصول على دعم البرجوازية اليمينية المحافظة في اسرائيل. ومن ناحية ثانية، فان العمل المشترك بين حيروت والليبراليين قد ساعد على تعديل خط حيروت المتطرف واعطاء شعبية واسعة وشرعية للحزب. وعلى هذا الاساس لم يشمل برنامج جاحل لانتخابات الكنيست عام ١٩٦٥ التزاما "بارض اسرائيل الكبرى"، وفقط بعد حرب حزيران ١٩٦٧ عاد هذا الشعار ليمثل مكانا مركزيا في برنامج جاحل والليكود [٤].

أما بالنسبة للتوجه الاقتصادي لحزب جاحل فقد حافظ على التوازن بين توجه الليبراليين الراسمالي والتزامهم بالقطاع الخاص وتوجه حيروت الذي كان أكثر ليونة والتزاما تجاه القضايا الاجتماعية. فقد حصل تقسيم وظائفي داخل الحزب حيث ركز الليبراليون اهتمامهم على المجال الاقتصادي وحيروت في مجال السياسة الخارجية والامن. ولاضفاء الشرعية على جاحل ومن أجل توسيع قاعدتها أبدت استعدادا للوصول الى حلول وسط مع الليبراليين فيما يتعلق بالانتخابات المحلية وتركيبة قائمة أعضاء الكنيست.

من الملفت للنظر قبول بيغن بمسألة إرجاع سيناء إلى مصر شريطة إقرار اتفاقية سلام بين الدولتين. هذا القبول، جاء على خلاف ما هو متوقع، وهنا تكمن مشكلة المحللين السياسيين الذين لم يبحثوا عميقا في سياسة بيغن المركبة من شطرين: الأول، إثارة الجماهير بواسطة الخطابة المشحونة بالأساطير والمشاعر. أما الشطر الثاني، فيتسم بالبرغماتية، بمعنى أنه يوجد فرق كبير بين سياسة مخاطبة الجماهير والسياسة التي يستخدمها بيغن في الحياة العملية.

يمكن أن نستدرك هذا الخط السياسي في حياة بيغن السياسية، ألا وهو القول بالشيء وعدم الالتزام بتنفيذه على ارض الواقع. هذه الخاصية أبعدت الطبقة المثقفة عن صفوف حزب حيروت، حسب تحليل الباحث الإسرائيلي شبيرا [٥].

التناقض الصارخ في برامج حيروت السياسية يكمن في عدم التجانس بين مصالح الناخبين وفحوى هذه البرامج. ويمكن القول أن برامج حيروت السياسية اتسمت بتشجيع الملكية الخاصة والاستثمار الاقتصادي الحر، أي دعم الطبقة البرجوازية في المجتمع الإسرائيلي، في حين أن غالبية الدعم الانتخابي لحيروت جاء من صفوف الطبقة السفلى والمهاجرين الشرقيين الجدد.

يصف الباحث شبيرا سياسة حيروت بسياسة مركز :(Status Politics) (السياسة التي تعكس احتجاج قطاعات اجتماعية على الواقع الاقتصادي والتسلط على بعض القطاعات الضعيفة بالأساطير والخطابات العاطفية الاحتجاجية كتعويض معين عن مكانتها الاقتصادية والاجتماعية).

ليس للعقلانية والواقعية مكان في مثل هذا النوع من السياسة. سياسة العواطف والأحاسيس تغلبت على العقلانية السياسية، ولكن ائتلاف حيروت مع حزب الليبراليين دفع الحزب الجديد (جاحل) إلى التنازل عن طرح مسألة "أرض إسرائيل الكبرى" في البرامج السياسية والتشديد والمطالبة باقتصاد رأس مال حر في إسرائيل.

حزب الليبراليين

عرف هذا الحزب بـ "الصهيونيين الشاملين" حتى عام ١٩٥٩، وائتلف مع حزب حيروت سنة ١٩٦٥ ليشكلا الحزب الثنائي حتى سنة ١٩٨٨ . في تلك السنة اتحد الجانبان وأصبحا كقسم من الليكود (التكتل).

ان بعضاً من أعضاء الحركة والكونغرس الصهيوني الذين لم يكونوا جزءا من الصهيونية المتدينة أو ذوي الميول الاشتراكية قد عرفوا أنفسهم بالصهيونيين الشاملين. كانت المحاولة الاولى لتدمير هذا التيار عام ١٩٢٩ بعد أن انقسم الى احزاب وحركات وقوائم عديدة في أوائل القرن. وفي بداية الثلاثينيات كان من الممكن التمييز بين توجهين اساسيين داخل الصهيونيين الشاملين:

١) الصهيونيون الشاملون أ (نقابة الصهيونيين العامة)

٢) الصهيونيون الشاملون ب (تحالف الصهيونيين الشاملين)

وقد كان التيار الاول بقيادة حاييم وايزمن الذي تبنى سياسة خارجية معتدلة وحلاً وسطاً مع العرب مع ابداء تقارب من الصهيونية الاشتراكية، وعلى هذا الاساس رأوا في مباي حليفاً طبيعياً. أما التيار الثاني فكان بقيادة حايم بكروشوف ومناحم آوشكن. فقد كانوا بعيدين عن الحركة العمالية ورفضوا حتى عام ١٩٦٥ الانضمام الى نقابة العمال العامة (الهستدروت) وأقاموا اتحاد العمال الصهيونيين العام. وقد أبدوا تأييدا لحركة الإصلاحيين الاتسل في قضايا الأمن والخارجية، وفي عام ١٩٦١ اندمج الصهيونيون الشاملون وأقاموا الحزب الليبرالي.

يعود تاريخ هذا الحزب إلى سنوات العشرين حيث كان مشكلوه أعضاء يمينيين في الهستدروت الصهيونية العالمية. ولقد رأى هؤلاء الأعضاء أن الهدف الرئيسي الأهم هو الحفاظ على الوحدة الصهيونة السياسية لأجل تنفيذ المخططات الصهيونية في فلسطين. وكانت أيديولوجية هذا الحزب هي الرأسمالية الاقتصادية، وقد دعا إلى تشجيع الاستثمار الخاص والمبادرة الاقتصادية الحرة وبالطبع عارضوا القطاع العام. مثل الحزب الشرائح الاجتماعية والطبقات العليا والبرجوازية.

اليمينية السياسية والاقتصادية كانتا الصفتين الشاملتين لهذا الحزب في انتخابات الكنيست الأولى سنة ١٩٤٩، وقد حصل على ٧ مقاعد ، ولكنه حصل على ٢٠ مقعداً في الكنيست الثانية سنة ١٩٥١ . في الحقيقة، لا يوجد تفسير معين لهذا النجاح لعدم وجود أدلة تاريخية واضحة.

يميل معظم الباحثين إلى نعت هذا الحزب (الليبراليين) بالركض وراء السلطة، ويفسرون الائتلاف مع حيروت بأنه كان رغبة لدى هذا الحزب في الحكم. وقد حاول هذا الحزب سنة ١٩٦١ الائتلاف مع الحزب الحاكم مباي في الحكومة الجديدة، إلا أن مباي رفض ذلك وفضل الائتلاف مع

أحزاب صغيرة كي يستطيع الحفاظ على هيمنته داخل الحكومة. وقد اتجه الليبراليون إلى حيروت على أمل أن يدفع به هذا الائتلاف إلى الحكم.

أبعد هذا الائتلاف العديد من الناخبين عن صفوف حزب الليبراليين لأنهم أنزعجوا من برامج حيروت السياسية، وفضلوا الحكم القائم على حكم حيروت (غير الواضح). وبهذا ضعفت سلطة حزب الليراليين في الائتلاف الحزبي، وحافظ بيغن على سيطرته المطلقة في داخل الحزب [٦].

تركيبة حركة حيروت التاريخية

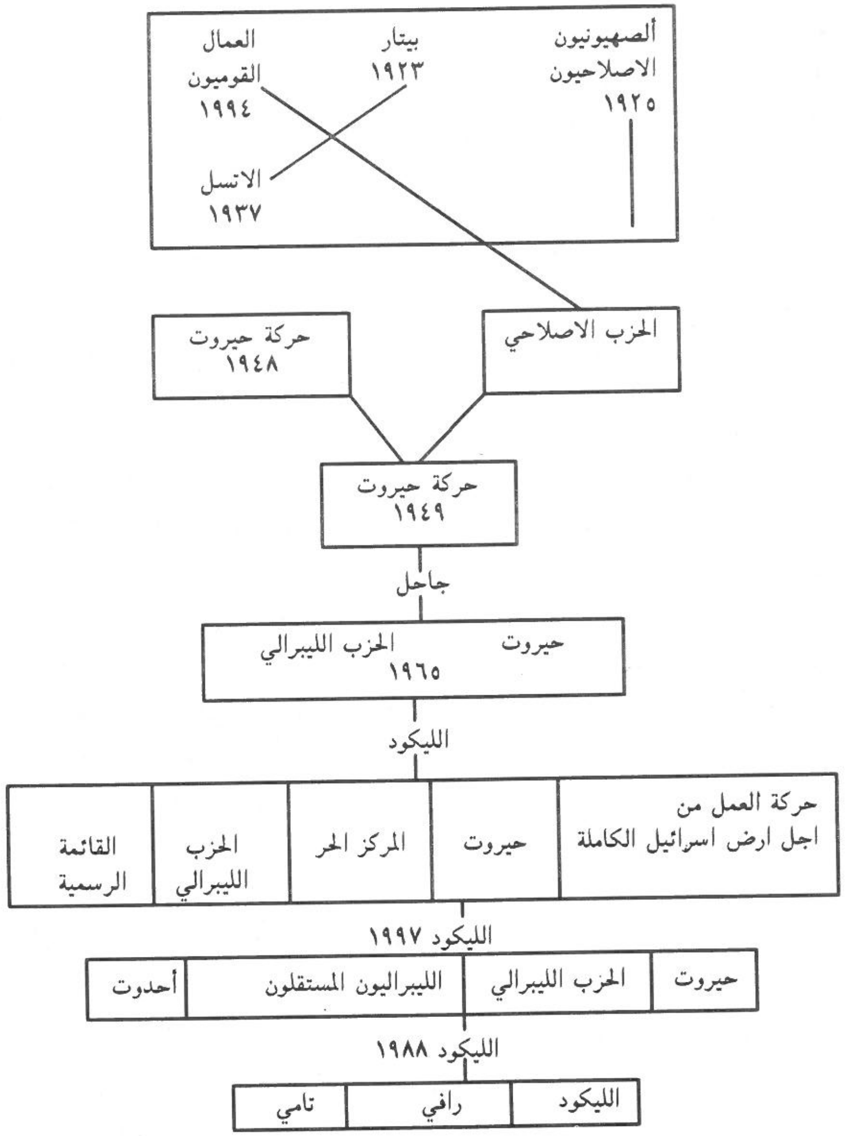

الصهيونيون الشاملون/الليبراليون وجذورهم التاريخية

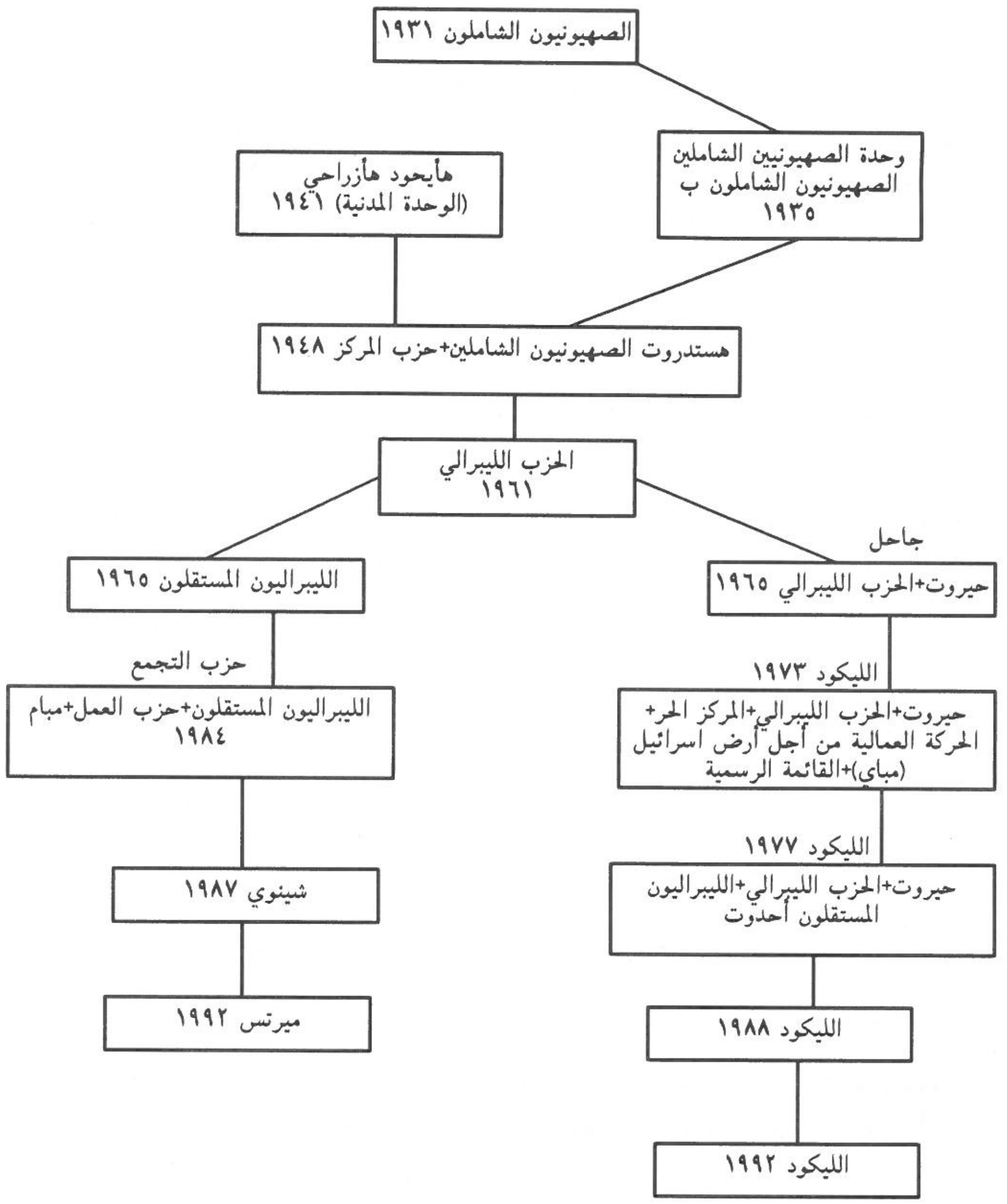

كتلة حيروت -الليبراليين (جاحل): ما قبل تسلم الحكم

لقد أقام كل من حزب حيروت وحزب الليبراليين حركة جديدة في السنوات ما بين ١٩٦٥-١٩٧٣ سموها جاحل. وفي عام ١٩٧٣ توسعت هذه الحركة لتصبح الليكود أو التكتل. وقد حافظ الحزبان وحتى عام ١٩٨٨ على استقلالية مالية وتنظيمية ومؤسساتية، حيث قام كل حزب بانتخاب مرشحين للقائمة المشتركة لخوض انتخابات الكنيست وانتخابات البلديات والهستدروت. وفي عام ١٩٨٨ اندمجت الاطراف المكونة لهذا التكتل تحت ظل حكم الليكود.

إن توازن القوى بين حيروت والليبراليين سنة ١٩٦٥ قد دفع حزب جاحل الى التعبير في برنامجه السياسي والاقتصادي عن هاتين القوتين. لقد خسر الليبراليون قوتهم السياسية والشعبية خلال سنوات الثمانينات الامر الذي أدى الى تراجع في مواقفهم وانخفاض تمثيلهم في قائمة الليكود.

أما في مجال الخارجية والامن فقد غير الحزب الليبرالي مواقفه لتتناسب وحزب حيروت. فمنذ الوحدة وحتى عام ١٩٦٩ استطاع الحزب الليبرالي الحفاظ على استقلاليته. ولكن في انتخابات ١٩٦٩ طالب جاحل "بتنفيذ سيادة الدولة اليهودية من الناحية الرسمية والقانونية على الاراضي المحررة من أرض اسرائيل". ومن الجدير بالذكر أن توقيع اتفاقية كامب دافيد كان تعبيرا عن تغيير حاد في سياسة الليكود، وأن التنازل عن الارض مقابل السلام مع مصر لم يمثل سياسة الليكود لأن سياسته تركزت على العداء واستعمال القوة تجاه العرب وهذا في نظرهم هو الضمان الوحيد للوصول الى الامن والسلام. ان الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، مع محدودية هذا الاعتراف، حسب اتفاق كامب دافيد كان عبارة عن تراجع في ايدولوجية التوجه الاصلاحي، والاتسل وليحي وحتى حركة حيروت.

لم تستطع كتلة جاحل التغلب على جذب عدد أكبر من الناخبين والأعضاء في مركز الحزب، ويلخص الباحثون هذا بعدد من الأسباب المركزية:

١- هيمنة شخصية بيغن على الحزب دفع العديد من الأعضاء للتسرب من صفوفه.

٢- عدم بلوغ حزب حيروت موقعا خاصا على الخارطة السياسية يؤهله لتحمل مسؤولية تشكيل الحكومة، ويرجع هذا إلى ضحالة الشرعية التي يحظى بها في الشارع الإسرائيلي، بالإضافة إلى عدم وجود كادر حزبي له خبرة في الحكم السياسي.

٣- سياسة الأساطير والاحتجاج سياسة المركز - Political Status، كما أطلق عليها شبيرا، أدت إلى جذب عدد قليل من قطاعات الناخبين الإسرائيليين.

٤- هيمنة الحزب الحاكم مباي على المؤسسات القومية في إسرائيل والمصادر الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى لدى المهاجرين الجدد والسكان.

٥- الاستقطاب (Co-Option) وهذا النهج من التكتيك لم ينجح حزب جاحل، وإنما اقتصر على الحزب الحاكم. وبهذا النهج (الاستقطاب) استطاع الحزب الحاكم اجتذاب العديد من أفراد المجتمع الإسرائيلي.

استطاع عضو حزب حيروت -بدر- أن يسمع أراءه حول نهج حزبه "الاحتمال الوحيد لبلوغ حزب حيروت الحكم هو حدوث أزمة قومية". لقد طالب بدر حزبه بأن يتخلى عن تعنته وأسلوب الأساطير وهز العواطف في الخطابات، وأن يتبع البرغماتية السياسية لكي يتسنى له الوصول إلى الحكم.

الأزمة القومية التي انتظرها بدر تحققت في حرب ١٩٦٧، وقد تبعها اشتراك حزبه في الائتلاف الحكومي سنة ١٩٦٩ . كانت مؤشرات التغييرقد ظهرت قبل هذه الأزمة، خاصة التغييرات في آراء بيغن حول مواضيع الاقتصاد والمجتمع. فمنذ أواسط الستينيات كانت هناك مؤشرات حول استجابة بيغن لمطالب اقتصادية لأعضاء حزبه الجدد وقطاعات مختلفة من المجتمع الإسرائيلي. وكذلك، استجاب لقضية الاضطهاد الاقتصادي والتربوي للمهاجرين الجدد من البلدان العربية. لم يتطرق بيغن إلى هذا الموضوع قبل هذه السنوات، وهذا نابع من عدم رؤيته لنفسه أو حزبه كمدافع أو مطالب بمصالح قطاع معين من السكان. في هذه السنوات، ذكر بيغن هذا الموضوع في خطاباته وطالب بإنصاف هؤلاء المهاجرين. وربما أدى ذلك إلى حصول حزب جاحل على ٣٩ مقعدا في الكنيست الثامنة سنة ١٩٧٣، وذلك من خلال اجتذاب غالبية الناخبين الشرقيين إلى صفوف حزب جاحل. وقد وصل الحزب الى الحكم في سنة ١٩٧٧، وكانت هزيمة حرب يوم الغفران برهانا للشارع الإسرائيلي على فشل حزب العمل وقيادته.

في انتخابات الكنيست سنة ١٩٧٧، حصل حزب الليكود على ٤٣ مقعدا، وحصل حزب المعراخ ("مباي" و "مبام" و " وحدة العمل" (التجمع)على ٣٢ مقعدا فقط، مقابل ٥١ مقعدا في سنة ١٩٧٣) يعرف هذا التحول في الدراسات السياسية ب "الانقلاب" حيث تراجع التجمع من ٥١ مقعدا إلى ٣٢ مقعدا فقط، مما أدى إلى استلام حزب الليكود مقاليد الحكم لأول مرة.

يميل الباحثون السياسيون في إسرائيل إلى الاعتقاد بأن أسباب الانقلاب الحزبي الذي حدث على الخارطة السياسية في إسرائيل سنة ١٩٧٧ تعود إلى عدة أسباب أهمها:

١) الشعور العميق لدى المهاجرين اليهود الشرقيين بأنهم لم ينخرطوا في المجتمع الإسرائيلي، والسبب في ذلك هو الحزب الحاكم. إن هذا الشعور لم يترجم من خلال الإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع، وهذا يعود إلى تعلقهم بمؤسسات الدولة، مثل صندوق التأمين الوطني، مراكز الأشغال، وغيرها. هذا الشعور ترجمه أبناؤهم في انتخابات الكنيست سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٧ . ولهذا، أدلوا بأصواتهم لحزب المعارضة، ألا وهو حزب جاحل

(حيروت-الليبراليون)، أي الليكود.

٢) هناك اعتقاد بأن ثقافة اليهود الشرقيين هي ثقافة محافظة دينيا، وبما أن الليكود يلبي هذه النزعة، فقد أدلى هؤلاء بأصواتهم لهذا الحزب وليس لغيره.

٣) طبيعة الحضارة لدى اليهود الشرقيين مختلفة جدا عن الحضارة الأوروبية والتي هي الأساس الأيديولوجي للأحزاب الاشتراكية الإسرائيلية. ولهذا، فقد بحث هؤلاء اليهود عن حزب يعكس حضارتهم.

٤) نتائج حرب ١٩٧٣، وفشل الجيش الإسرائيلي، أديا إلى الابتعاد عن التصويت للحزب الحاكم المسؤول عن الخسارة العسكرية في الحرب.

٥) يعتقد البعض أن الانشقاق في حزب مباي، والخلافات في صفوف القيادة ومركز الحزب أديا إلى ابتعاد عدد كبير من الناخبين.

إن مجمل هذه الاعتقادات هو الأصوب، حسب اعتقادي.

في انتخابات عام ١٩٨١، زاد الليكود عدد مقاعده إلى ٤٨ مقعدا، وكذلك فإن حزب التجمع زاد من قوته حين حصل على ٤٧ مقعدا.

لم يطرأ تغيير كبير على طرح الليكود السياسي، ولكن هذا التغيير حدث في انتخابات عام ١٩٨٤، حيث استقال بيغن من رئاسة الحكومة ومن عمله السياسي تماما، والسبب الرئيسي في ذلك مرضه. كانت استقالة بيغن تعني اختفاء الأب الروحي والقائد الذي جذب العديد من الناخبين إلى صفوف الليكود، فكانت فترة اختفائه من الليكود فترة انتقالية بالنسبة للحزب، حيث أصبح عليه أن يبرهن خلالها على صموده بعد اختفاء قائده. حصل الليكود على ٤١ مقعدا في انتخابات الكنيست عام ١٩٨٤، وهذا الانخفاض يعود إلىعدة أسباب منها:

١) حرب لبنان ونتائجها الفادحة .

٢) وجود عدد صغير جدا من الناخبين الذين لم يروا في الليكود الحزب الأمثل باختفاء بيغن من القيادة. ولكن القسم الأكبر أراد أن يؤمن بأن القائد الجديد، يتسحاق شامير، سوف يملأ هذا الفراغ القيادي.

في تلك السنة (١٩٨٤)، تشكلت في إسرائيل حكومة ائتلاف وطني بين الحزبين الكبيرين، التجمع والليكود، تمارس مهمتها من خلال رئاسة دورية (Rotation) للحكومة.

وهنا، يجب الوقوف على نقطة مركزية وهامة جدا في الطرح السياسي لليكود. لقد ظهرت خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٤ قوة اقتصادية كبيرة جدا في الواقع الأسرائيلي طالبت بانفتاح اقتصادي على أسواق عالمية. هذا المطلب كان يتطلب العمل على تغيير الواقع السياسي لإسرائيل في العالم، لأن الحظر العربي الاقتصادي عليها ضيق الأسواق أمامها، وكان لابد من الاستجابة

لهذه القوة الاقتصادية. في الحقيقة، إن الجواب لم يأت آنذاك من الليكود أو المعراخ، ولكنه أتى في أواخر الثمانينيات من قبل المعراخ الذي بين في طرحه السياسي أنه على استعداد لأن يتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع الدول العربية. هذا الطرح دفع بالقوة الاقتصادية إلى تأييد هذا الموقف. أما بالنسبة لحزب الليكود، فقد رفض مثل هذا التعامل مع القوة الاقتصادية، ولم يستغل هذه المطالب ولم يترجمها إلى عمل دبلوماسي. وكانت نتائج هذا الموقف واضحة جدا في هذه الفترة الزمنية.

وهنا، لابد من الوقوف على عدة مشاكل رئيسية واجهها الليكود:

١) المشكلة الأولى التي واجهت الليكود، والتي ما زالت تواجهه، هي مشكلة القيادة. فقد كان هذا الحزب هو "حزب القائد" فترة كبيرة جدا، كما حاولت أن أوضح في القسم الأول من هذه الدراسة.

٢) مشكلة انعدام البراغماتية في الطروح السياسية لحزب الليكود على المستوى الاقتصادي والسياسي .

٣) مشكلة التجربة في السلطة. فقد تولى حزب الليكود السلطة لمدة ست سنوات وأدى حكمه إلى حرب لبنان، وإلى أزمات اقتصادية بالغة، وعدم التقدم في المجال السياسي مع الدول العربية. كما كانت هناك مشكلة عدم الانسجام بين طروحات الليكود السياسية-الاقتصادية وبين قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، كان التزام حزب الليكود بـ "الاقتصاد الحر" يتعارض مع مصالح أكبر قطاع من الناخبين (اليهود الشرقيين)، وكذلك مع الطبقة البرجوازية، لأن "الاقتصاد الحر" لدى الليكود محكوم ب "مصالح القومية" بمعنى عدم الاستعداد للدخول في حوار سياسي مع الدول العربية، الأمر الذي ينطوي على انعكاسات سلبية على القطاع الاقتصادي.

انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢

لقد كان عدد أصحاب حق الاقتراع في انتخابات ١٩٩٢ حوالي ٣٤٠٩٠١٥ شارك منهم ٢٦٣٧٩٤٣ شخصا. ويعود ازدياد عدد الناخبين في سنة ١٩٩٢ الى سببين: أولا، ان ١٠٪ من الناخبين قد شاركوا ولأول مرة في الانتخابات. ثانيا، ازدياد عدد الناخبين بنسبة ٩٪ نتيجة الهجرة لاسرائيل وبشكل خاص هجرة اليهود الروس، مما أدى الى إضافة ٣٠٠ ألف ناخب جديد. وقد شارك ٧٧,٤٪ بالانتخابات مقابل ٧٩,٧٪ عام ١٩٨٨. إن تحليلا لنتائج الانتخابات يبين أن حوالي نصف المصوتين الجدد قد صوتوا لحزب العمل، وأن حوالي ثلثي هؤلاء الجدد قد صوتوا لحزب العمل وقوائم اليسار وخصوصا ميرتس. إن غالبية الاصوات التي كانت لليمين كانت بالاساس لليمين العلماني وخصوصا الليكود.

في العقد الاخير بدأ يزداد، وبشكل تدريجي، عدد المصوتين من مواليد البلاد، فقد كان عددهم ١,٧٧٥ مليون عام ١٩٩٢ مقابل ١,٥٠٨ مليون عام ١٩٨٨ أو ٥٢٪ عام ١٩٩٢ مقابل ٥٢,١٪ عام ١٩٨٨ . أما المصوتون غير اليهود فلم يكن ازديادهم ملحوظا رغم الازدياد الطبيعي الكبير لديهم. هذا بالاضافة الى الاعداد الكبيرة من المهاجرين الروس لاسرائيل. فقد كانت نسبتهم ١٢,٢٪ عام ١٩٩٢ مقابل ١٢٪ عام ١٩٨٨ (كان هناك ٤١٨ ألف ممن لهم الانتخاب عام ١٩٩٢ مقابل ٣٤٦ ألف عام ١٩٨٨).

كانت هناك تصورات بأن نسبة المشاركين بالانتخابات ستنخفض وذلك بسبب عدم فهم أسلوب التصويت لدى عدد كبير من المهاجرين الجدد، ولأن هؤلاء المهاجرين لن يهتموا بالانتخابات الاسرائيلية. ولكن نسبة المشاركين وصلت الى ٧٧,٤٪ مقابل ٧٩,٧٪ عام ١٩٨٨ . إن ارتفاع نسبة الحسم في انتخابات ١٩٩٢ من ١٪ الى ١,٥٪ قد أدى الى تساقط ١٥ قائمة لم تستطع أن تجتاز نسبة الحسم، والى تشكل كل قائمة أو حزب على الاقل من عضوي كنيست مثل الحزب الديمقراطي العربي. ومن الجدير بالذكر أن القوائم العشر التي فازت في الانتخابات كانت ممثلة في الكنيست السابقة.

القائمة التالية تمثل عدد المقاعد التي حصل عليها كل من حزب العمل والليكود منذ ١٩٧٧-١٩٩٢

	١٩٧٧	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٨	١٩٩٢
حزب العمل	٣٢	٤٧	٤٤	٣٩	٤٤
الليكود	٤٣	٤٨	٤١	٤٠	٣٢

أما هذه القائمة فتعطي تفاصيل حول القوائم وعدد الاصوات التي اجتازت نسبة الحسم في انتخابات عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢ [٧].

الكنيست الثانية عشرة ١٩٨٨/١١/١				الكنيست الثالثة عشرة ١٩٩٢/٦/٢٣			
القائمة	عدد الاصوات	النسبة	مقاعد	القائمة	عدد الاصوات	النسبة	مقاعد
العمل	٦٨٥٣٦٣	٣٠	٣٩	العمل	٩٠٦٨١٠	٣٤,٧	٤٤
راتس	٩٧٥١٣	٤,٣	٥				
مبام	٥٦٣٤٥	٢,٥	٣	ميرتس	٢٥٠٦٦٧	٩,٦	١٢
شينوي	٣٩٥٣٨	١,٧	٢				
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواه	٨٤٠٣٢	٣,٧	٤	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواه	٦٢٥٤٦	٢,٤	٣
الحزب العربي الديمقراطي	٢٧٠١٢	١,٢	١	الحزب العربي الديمقراطي	٤٠٧٨٨	١,٦	٢
القائمة التقدمية للسلام	٣٣٦٩٥	١,٥	١	القائمة التقدمية للسلام	٢٤١٨١	٠,٩	-
مفدال	٨٩٧٢٠	٣,٩	٥	مفدال	١٢٩٦٦٣	٥,٠	٦
شاس	١٠٧٧٠٩	٤,٧	٦	شاس	١٢٩٣٤٧	٤,٩	٦
اغودات اسرائيل	١٠٢٧١٤	٤,٥	٥	يهدوت هتوراه	٨٦١٦٧	٣,٣	٤
ديغل هتوراه	٣٤٢٧٩	١,٥	٢				
الليكود	٧٠٩٣٠٥	٣١,١	٤٠	الليكود	٦٥١٢٢٩	٢٤,٩	٣٢
تسومت	٤٥٤٨٩	٢,٠	٢	تسومت	١٦٦٣٦٦	٦,٤	٨
موليدت	٤٤١٧٤	١,٩	٢	موليدت	٦٢٢٦٩	٢,٤	٣
هتحيا	٧٠٧٣٠	٣,١	٣	هتحيا	٣١٩٥٧	١,٢	-
اخرون	٥٥٥٠٥	٢,٤	-	اخرون	٧٤٨٥١	٢,٩	-
المجموع	٢٢٨٣١٢٣	١٠٠,٠	١٢٠	المجموع	٢٦١٦٨٤١	١٠٠,٠	١٢٠

تعتبر هذه الانتخابات مهمة جدا بسبب العملية السلمية ودخول قطاع أو فئة جديدة من الناخبين إلى ساحة الاقتراع، ألا وهي فئة المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقا إلى إسرائيل. كان فشل حكومة الليكود في المجال الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي واضحا لدى الناخبين في المجتمع الإسرائيلي. ولكن هذا لم يمنع قطاعات كبيرة جدا من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم لصالح الليكود، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها:

١) الانتخابات بشكل روتيني، بمعنى أن هناك عددا كبيرا من الناخبين اعتادوا على التصويت لحزبهم رغم فشله في الحقبة السابقة من الحكم.

٢) هناك نسبة كبيرة من الناخبين من أصل يهودي شرقي، يدلون بأصواتهم لليكود لأنه أقرب إليهم من المعراخ، وهذه مسألة حسية، وليست بالضرورة واقعية.

٣) هناك قطاع المستفيدين، ونقصد هنا الأشخاص الذين استفادوا جدا، وبشكل شخصي، في فترة حكم الليكود. هذه القطاعات من الناخبين لم تتراجع عن التصويت لحزب الليكود .

ومع هذا فان قسما كبيرا من الناخبين الدائمين لحزب الليكود الذين صوتوا هذه المرة لصالح حزب المعراخ (يقدر عددهم بحوالي ٢٢٠,٠٠٠ ناخب حسبما أفاد الباحثان، آشر أريان وميخال شامير)، وكان من بين هؤلاء ١٠٠,٠٠٠ صوتوا لليكود في الانتخابات السابقة، و ٦٥,٠٠٠ من أبناء اليهود الشرقيين. يرى هذان الباحثان أن نجاح حزب المعراخ (حزب العمل) يكمن في أنه استطاع استقطاب هذا العدد من الناخبين من صفوف الليكود لصالحه [٨].

نستطيع القول أن هناك ترابطا بين نجاح حزب العمل وبين استقطاب البرجوازية الإسرائيلية، وهذا مرتبط بالبرنامج السياسي للحزب والذي أصر على دفع العملية السلمية مع الدول العربية والفلسطينيين إلى الأمام، الأمر الذي يضمن للبرجوازية الإسرائيلية "الأسواق العالمية" وأسواقا تجارية جديدة وسهلة، وهذا ما فشل حزب الليكود في تحقيقه.

السبب الأخير يكمن في احتجاج نسبة كبيرة جدا من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقا على كيفية دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، حيث كانت هناك مصاعب جمة على صعيد تشغيلهم وإسكانهم. هذا الاحتجاج ترجم على شكل اقتراع لصالح حزب العمل (حزب المعارضة).

يمكن أن نلخص جميع الأسباب بما يلي: إن حزب الليكود فشل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذه المجالات هي المجالات الشاملة والمهمة لدى الناخب الإسرائيلي، وهي المجالات التي وعد حزب العمل بتحقيقها. الأزمة الرئيسية لدى حزب الليكود هي أزمة عدم اتخاذ البرغماتية السياسية والاقتصادية كبرنامج عمل سياسي وانتخابي. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك أزمة القيادة، كما ذكرنا سابقا. فمناحم بيغن ترك بغيابه فراغا في قيادة حزب الليكود لم يمتلىء، وحتى يومنا هذا، بقيادة جديدة ومبجلة. هذه الأزمة "القيادية" تفسر الخلافات بين الفئات المكونة

لحزب الليكود وهي: الليبراليون (عضو الكنيست مودعي)، فئة ديفيد ليفي، وفئة بنيامين نتنياهو. وبمعنى آخر، فإن غياب شخصية القائد في حزب الليكود أدى إلى وصول حدة الخلافات بين الفئات إلى درجة الانفصال عن الحزب، فقد انفصلت فئة مودعي عشية انتخابات ١٩٨٨، وانفصلت فئة ديفيد ليفي مؤخرا.

انتخابات الكنيست عام ١٩٩٦

عقدت انتخابات عام ١٩٩٦ في ظل إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج القرى والمدن الفلسطينية، أي منطقتي أ و ب في الضفة الغربية وبدء المفاوضات حول قضايا تتعلق بالحل النهائي، في شهر أيار ١٩٩٦ . وكذلك، فإن الانتخابات الإسرائيلية جرت بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. التي نجحت في إضفاء الشرعية على عمل السلطة الفلسطينية بسبب مشاركة ما يقارب ٨٠٪ من الفلسطينيين في الانتخابات رغم مقاطعة التيارات الإسلامية والمعارضة العلمانية، بالإضافة إلى الدعم الواسع (٦٠-٧٠٪) من قبل الفلسطينيين لاتفاقية السلام.

أما بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي، فقد شهد عدة عمليات انتحارية قامت بها حركة حماس والجهاد الاسلامي في أواخر شهر شباط وأوائل آذار، قتل خلالها ٦٠ شخصا وجرح أكثر من ٢٠٠ شخصا. وكان الرد الإسرائيلي بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع السكان من التنقل داخل المناطق في الضفة الغربية، وبهذا منع عشرات آلاف العمال من العمل في إسرائيل أو داخل الضفة الغربية، إضافة إلى هدم البيوت واعتقال ما يقارب ٦٠٠ نشيط من حركة حماس والجهاد الإسلامي.

سبق بدء المعركة الانتخابية الرابعة عشرة للكنيست الإسرائيلي تطورات درامية أدت إلى تغييرات هامة لدى حزب الليكود وأعضائه. وكان من أهم التطورات التي سبقت المعركة الانتخابية مقتل رابين، والشرخ السياسي العميق الذي حدث في المجتمع الإسرائيلي، وانتقال هذا المجتمع إلى مرحلة من العنف الداخلي ضد من يرفع شعار السلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية والانسحاب من الأراضي المحتلة. ورغم هذا الجو المتوتر والمواقف الرافضة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد صرح منير شطريت، عضو حزب الليكود منذ كانون ثاني ١٩٩٦، (هارتس ٢٥/ ١٩٩٦/١) بأنه يقترح قبول اتفاقية أوسلو أ و ب، ومع ذلك لم يقترح أحد معاقبة شطريت على هذه التصريحات أو إبعاده عن الحزب، مما يدل على نوع من القبول بالاتفاقيات.

لقد برز معسكران في حزب الليكود في بداية عام ١٩٩٦ وقبل الانتخابات بعدة أشهر: المعسكر الأول يمثل التوجه الأيديولوجي ويتألف من أغلبية متدينة علمانية. والمعسكر الثاني يمثل التيار البراغماتي ذا الأغلبية العلمانية والأقلية المتدينة. ولكن من المهم الإشارة في هذه المرحلة إلى أنه قد حصل تغيير جذري على حزب أو حركة الليكود، حيث انتقل من حزب أيديولوجي مثالي إلى حركة أو حزب برلماني وعملي.

لقد صرح عضو الكنيست السابق ورئيس بلدية تل أبيب، روني ميلو المعروف بمواقفه المعتدلة، بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٩ "بأن اتفاقيات أوسلو أصبحت حقيقة قائمة وقد حان الوقت للقبول بها وبدء المفاوضات مع م. ت. ف وياسر عرفات الذي انتخب بشكل مباشر وقانوني في الضفة الغربية وغزة". وقد أضاف بأن نقل بعض مناطق للسلطة الفلسطينية هو عبارة عن استمرارية لاتفاقية

الحكم الذاتي التي بادر إليها مناحيم بيغن. لقد كان ميلو من الأوائل في حزب الليكود الذين دعوا للخروج من غزة حيث قوبل بالنقد في حينه، مع أنه اليوم هناك أغلبية في الحزب تؤيد هذا الموقف. ويدعي ميلو أن السياسة التي يطرحها إنما تعبر عن روح السياسة التي كان يطرحها زئيف جبوتنسكي. وقد عمد عضو الكنيست بنيامين نتنياهو خلال فترة الاستعداد للانتخابات إلى الدعوة لقبول اتفاقيات أوسلو والقيادة السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية. وفي تاريخ ١٩٩٦/١/٣٠، عندما اجتمع المنتدى السياسي لحزب الليكود، أقر أعضاؤه بأن على الحزب الاعتراف بالواقع الجديد الذي تبلور خلال السنوات الماضية. وقد صرح رئيس بلدية القدس، عضو الكنيست إهود أولمرت، "بأن على الليكود إذا وصل إلى الحكم أن يكمل المفاوضات مع الفلسطينيين. ولذلك، فإن السؤال هو ماذا سيحدث في المستقبل وليس ماذا حدث في الماضي" (هارتس ١٩٩٦/١/٣٠). ولكن، وفي اجتماع ثان للمنتدى السياسي للحزب في ١٩٩٦/٢/١، تم التوصل إلى عدم اتخاذ قرار بشأن اتفاقيات أوسلو وقيادة ياسر عرفات (هارتس ١٩٩٦/٢/٢). ومن الجدير بالذكر أن نتنياهو قد نادى باتخاذ موقف براغماتي، وقد دعمه في ذلك شارون وعارضه يتسحاق شامير وبيني بيغن. ولتلخيص النقاش الداخلي الذي دار في حزب الليكود وساعد على رص الصفوف وإبراز وحدة داخلية وإتاحة الفرصة في النهاية للحزب بالفوز بالانتخابات، يمكن الإشارة إلى العوامل التالية:

١) الاعتراف باتفاقيات أوسلو أ و ب واستعداد الحزب للاستمرار في العملية السلمية مع الفلسطينيين والدول العربية.

٢) رص صفوف الحزب والعمل على توحيد كل القوائم، ومن ذلك إدخال دافيد ليفي وحركة "غيشر" ورفائيل إيتان وحركة "تسوميت" إلى الائتلاف الحكومي .

٣) انتخاب نتنياهو لقيادة الحزب وكمرشح لرئاسة الحكومة .

٤) التشديد على الجانب الأمني للسكان والدولة، وذلك بعد العمليات الانتحارية التي قام بها كل من الجهاد الإسلامي وحماس

جرت الانتخابات الإسرائيلية على خلفية النقاش بين الليكود والعمل، واتهام حزب العمل بأنه فشل في توفير الأمن والسلام لمواطني الدولة، مما يدل على فشل عملية السلام وفشل عرفات في السيطرة على حماس والجهاد الإسلامي. وقد أبرز رئيس حزب الليكود نتنياهو ومعسكر اليمين بشكل عام أن تجربة أوسلو قد فشلت وأن بيرس قد فشل في مشروعه وأحلامه في بناء شرق أوسط جديد، وأنه يجب أولا أن يكون هناك سلام داخلي قبل أن يكون سلام خارجي مع الفلسطينيين. وعلى هذه الخلفية الأمنية وتراجع ثقة الرأي العام بالعملية السلمية قام أعضاء الكنيست، أريئيل شارون، وميخائيل أيتان بالوساطة بين الليكود ورفائيل أيتان ودافيد ليفي، وكانت أهم نقاط الاتفاق بين الليكود وتسومت وحركة غيشر (الجسر) ما يلي:

١) ستشارك الأطراف الثلاثة في قائمة مشتركة للانتخابات القادمة.

٢) لا يحق لأي طرف الانفصال عن هذه القائمة طوال فترة الكنيست الرابعة عشرة.

٣) سيكون بنيامين نتنياهو في المكان الأول، ودافيد ليفي من حركة غيشر في المكان الثاني، ورفائيل أيتان من حركة تسومت في المكان الثالث. وبالإضافة إلى ذلك سيحتفظ المرشحون من تسومت بالأماكن التالية في القائمة : ٤١، ٣٧، ٣٠، ٢١، ١٤، ٩

٤) سيتم الاتفاق بين الأطراف على البرنامج السياسي.

٥) سيمثل أعضاء حركتي غيشر وتسومت في هيكلية القائمة المشتركة بنسبة ٤:١ وعلى أن يكون نائبو رؤساء اللجان البرلمانية من تسومت وغيشر.

٦) سيكون توزيع أعضاء اللجان البرلمانية على النحو التالي: عضوان لليكود، وعضو لتسومت، وآخر لغيشر، ثم عضو لليكود، ثم يعاد الترتيب ابتداء من عضوين لليكود ، وهكذا. إن عقد الاتفاق مع تسومت وغيشر يعتبر ضربة للتيار الليبرالي داخل حزب الليكود وعلى رأسه دان تيخون ودان مريدور. ومن ناحية أخرى، فقد عبر بنيامين بيغن، وبشكل علني وصريح عن معارضته للاتفاق وانتقد حركة غيشر بأنها "حركة اجتماعية رصيدها صفر ولكنها حصلت على ٧ مقاعد ومنصب هام في الحكومة القادمة". وقد صوت مركز الليكود، وبأغلبية ساحقة لصالح الاتفاق بين الليكود وتسومت وحركة غيشر. ولكن هناك عدم رضى وتخوف من بعض أعضاء الكنيست الليكود ومن أن القائمة المشتركة تدفعهم إلى أماكن غير واقعية فيها، وبالتالي لن ينتخبوا للكنيست. فعلى سبيل المثال سيصبح المرشح رقم ٣٢ من حزب الليكود رقم ٤٦ في القائمة المشتركة.

وقد صرح نتنياهو في خطاب الوحدة مع حركة غيشر بأنه ركز خلال فترة وجوده في قيادة الحزب على ثلاثة مبادىء أساسية هي:

١- ترميم الحزب.

٢- النضال من أجل برنامج سياسي.

٣- توحيد المعسكر القومي.

وفي اجتماع الوحدة قال دافيد ليفي "لقد وصلت إلى هذا المنصب من قاعدة الناس البسطاء، وسأتذكر كل وقت أصلي والقطاعات التي أمثلها، وأنه يتوجب علي إثبات جدارتي أكثر من أي شخص آخر لكوني من الطبقة العاملة ولم يطعموني بملعقة من ذهب، بل كان علي أن أناضل للوصول إلى هذا المنصب". وقد وجهت انتقادات عديدة من أطراف متعددة لحركة غيشر ولدافيد ليفي لانضمامه لحزب الليكود. فقد انتقده أعضاء من حركته وحركات شعبية تعمل بين أوساط اليهود الشرقيين الذين يرفعون شعار المساواة بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل. فقد اتهمته هذه الاوساط بأنه باع مبادئه مقابل مقاعد في حزب الليكود.

ومن جهة أخرى، وجه نتنياهو انتقادات للحكومة القائمة آنذاك بقيادة العمل لأنها لم تجلب السلام بل الخوف وتشجيع الإرهاب. وذكر أن المدن الإسرائيلية، وخصوصا القدس، مدججة بقوات الأمن والجيش حيث يوجد في كل محطة باص جنديان، وبات المواطنون يخافون التنقل بواسطة الباصات العامة أو زيارات المراكز التجارية بسبب الأعمال الانتحارية. وقد طالب نتنياهو أن تتولى إسرائيل كل المسؤوليات الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد حاول الحزبان الكبيران في إسرائيل التوجه للناخبين بطرح نظرية أمنية عسكرية، ولكن هناك تجمعات داخل المجتمع الإسرائيلي تقوم بتنظيم نفسها على أسس اجتماعية اقتصادية تربط فيما بينها، ومن أهمها المهاجرون الروس الذين يصل عددهم إلى أكثر من مليون. فقد حاولت ثلاث قوائم في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٢ خوض الانتخابات على أساس أنها تمثل المهاجرين ولكنها فشلت جميعا ولم تحصل على أي تمثيل برلماني. وقد حاول ناتان شيرانسكي، وهو سجين يهودي سابق في الاتحاد السوفياتي، توحيد هذه القوى وطرح تصورا جديدا يمزج بين المهاجرين الجدد وشرائح أخرى من المجتمع الإسرائيلي، إلا أن هذا التوجه فشل وكان برنامج هذه القوائم قد طرح قضايا المهاجرين الروس الجدد والقدامى من حيث المطالبة بالمساواة واحتلال دور في اتخاذ القرار في الدولة ومؤسساتها.

وقد عاد شيرانسكي للعمل على تأسيس حزب جديد يعتمد فقط على الجالية الروسية، وقد نجح هذا الحزب في الحصول على عدة مقاعد في الكنيست. ومن الجدير بالذكر أن برنامج هذا الحزب ركز، وبالأساس، على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها حوالي مليون مهاجر روسي. وتعتبر طروحات هذا الحزب السياسية وسطية وتميل أكثر باتجاه اليمين، ولكنها ستكون جزءاً من أي ائتلاف يستطيع أن يقوم به أي من الحزبين الرئيسيين.

ابرزت الانتخابات التمهيدية لكل من حزب العمل والليكود الدور العام لرجال الجيش والأمن، فقد احتلوا الأماكن الأولى في هذه القوائم، حيث احتل يتسحاق مردخاي وأرئيل شارون المكان الثاني والثالث بعد نتنياهو. وتظهر قائمة الليكود-غيشر-تسومت المشتركة الترتيب التالي:

١- نتنياهو (ليكود)

٢- دافيد ليفي (غيشر)

٣- رفائيل إيتان (تسومت)

٤- يتسحاق مردخاي (ليكود)

٥- أرئيل شارون (ليكود)

رغم الاتفاق بين الليكود وحركة غيشر وتسومت لخوض الانتخابات في قائمة مشتركة، إلا أن هناك إمكانية لانفصال حركة تسومت أو غيشر عن القائمة الموحدة مباشرة بعد الانتخابات. والسبب الرئيسي لقبول نتنياهو بهذه الحركات ضمن قائمة مشتركة وبثمن باهظ هو تخلي دافيد

ليفي عن خوض الانتخابات لرئاسة الحكومة وإعلان دعمه لنتنياهو.

إن الانتخابات لرئاسة الحكومة في إسرائيل والتي جرت لأول مرة هذه السنة قد أدت إلى خلق التباس لدى الناخبين. إن العامل الذي قرر الحكومة المقبلة هو الشخص الذي فاز برئاسة الحكومة وليس عدد أعضاء الكنيست من كل حزب مثلما كان في السابق. إن رئيس الحكومة الجديد هو الذي يقوم بتشكيل هذه الحكومة، حيث لم تتردد الأحزاب الدينية وأحزاب الوسط في المشاركة في تشكيل أي ائتلاف مقابل مناصب وزارية كانت تطالب بها خلال المفاوضات. ومن الواضح أن الأغلبية الساحقة من العرب في إسرائيل قد صوتت لمرشح حزب العمل، شمعون بيرس.

هناك اعتقاد لدى حوالي ٤٣٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه لا يوجد أي فرق بين الليكود والعمل، بل إننا نسمع في بعض الأحيان تصريحات بأن الليكود، عمليا، أصلح من العمل لأنه سيكشف عن أنياب سياسة إسرائيل الحقيقية تجاه الفلسطينيين.

ورغم فهمي لمشاعر الفلسطينيين ومعاناتهم من سياسة القمع، والإغلاق، والاعتقالات، وهدم البيوت، وإغلاق المؤسسات، إلا أن هناك أهمية من الدرجة الأولى لشرح مدى خطورة هذا الموقف. وتقع مسؤولية كبيرة على كاهل القيادة السياسية الفلسطينية لإبراز خطورة وجود حكومة بقيادة الليكود. ومن جهة اخرى، يرى حوالي ٤٠٪ من الفلسطينيين بأن حكومة بقيادة العمل ستكون افضل لهم. (على ضوء نتائج استطلاع اجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية-نابلس، ١٩٩٦).

إن حقيقة وصول حكومة ليكودية إلى سدة الحكم قد شكل خطرا على الفلسطينيين وعملية السلام، حيث سيصبح الفلسطينيون على هامش الأحداث في الشرق الأوسط ويقفل ملفهم من قبل هذه الحكومة، وسيزداد الاستيطان والقمع بجميع أشكالهما. ولكن لا يستبعد في الوقت ذاته أن يصل الليكود إلى اتفاق منفرد مع سوريا ويعزز السلام مع الأردن والدول العربية، وسيكون الفلسطينيون هم الخاسر الوحيد.

خسارة حزب العمل

إن تحليل المعركة الانتخابية للكنيست الرابعة عشرة في إسرائيل، ومواقف حزب العمل بشكل خاص ودعايته الانتخابية، يؤدي إلى إبراز عدة عوامل من ضمنها عوامل داخلية ساعدت على خسارة الحزب في الانتخابات، بالاضافة الى السبب السياسي والامني بالطبع.

لقد أهمل حزب العمل الجانب الاجتماعي - الاقتصادي وركز على الجانب السياسي. والقضايا الاجتماعية الاقتصادية تهم شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي، وخصوصا الشرقيين منهم الذين يسكنون أحياء الفقر والمدن التطويرية. وقد أدى هذا الإهمال إلى تشجيع الكثير من الناخبين على التصويت لليكود ولحركة شاس. وكذلك، فإن حزب العمل لم يبد تفهما للقضايا المتعلقة بالأقليات الأثنية في إسرائيل مثل المهاجرين الروس واليهود الشرقيين. لقد نادى

المهاجرون بالمساواة وتوفير فرص العمل والسكن وتقديم الدعم لهم للانخراط في المجتمع الإسرائيلي واستيعاب أكبر عدد من المهاجرين. أما بالنسبة لليهود الشرقيين فلم يبد حزب العمل تفهما للميزات الأثنية والحضارية لهم. إن فوز حركة شاس بعشرة مقاعد في الانتخابات الماضية كان دليلا على نجاحها في استقطاب الصوت الشرقي التقليدي المحافظ والذي كان طيلة الوقت تابعا للأحزاب الكبيرة. وكان حزب العمل قد أهمل في السابق القضايا الاجتماعية الأثنية في انتخابات الهستدروت الماضية التي فاز بها حاييم رامون الذي خاض الانتخابات بقائمة مستقلة عن مرشح حزب العمل، وذلك لاهتمامه بهذه القضايا ومناداته بتنظيف جهاز الهستدروت. لقد أذهل حلم شمعون بيرس بشرق أوسط جديد قطاعات وتجمعات كثيرة في المجتمع الإسرائيلي. فقد كان هناك تخوف من أن يؤدي هذا الحلم إلى ذوبان الكيان الإسرائيلي-اليهودي في العالم العربي فهناك جذور تاريخية وسياسية وثقافية أراد اليهود على أساسها الحفاظ على خصوصيتهم لتخوفهم من الاندماج والذوبان في المجتمعات المتعددة التي عاشوا فيها قبل قيام الدولة. وما زالت جاليات يهودية كثيرة في العالم تريد الحفاظ على هذه الهوية .

لقد رأت إسرائيل منذ قيامها أن هناك خطرا خارجيا من قبل العرب على كيان اليهود ودولتهم. ولذلك، كان من الضروري الحفاظ على وحدة داخلية تجاه هذا العدو الخارجي الذي يهدد الكيان الشخصي لكل يهودي. ومن هنا، فإن حلم "الشرق الأوسط الجديد" سيساعد بالطبع على إسقاط هذه الحجة إذا أرادت إسرائيل الاندماج في الشرق الأوسط. وهذا بدوره سيؤدي إلى تفكيك الوحدة الداخلية القسرية ومن ثم احتدام الصراعات الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي والتي تشاهد تمحورها هذه الأيام بين التجمع العلماني والمتدينين المحافظين. لقد توسعت الفجوة خلال فترة حكومة العمل (١٩٩٢-١٩٩٦) بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل. فقد ظهرت خلافات عديدة، خلال هذه الفترة، تتعلق بموضوع الدين والدولة في إسرائيل. وقد أدى تدخل محكمة العدل العليا في هذه المواضيع واتخاذ قرارات إلى توسيع الشرخ في المجتمع الإسرائيلي بين هذه التجمعات. فقد اتهم معسكر المتدينين المحكمة العليا بأنها أصبحت أداة بيد حزب ميرتس وبأنها لديها ميول واضحة نحو العلمانية وفصل الدين عن الدولة. وعلى هذا الأساس انتقدت أوساط وشرائح غير دينية، بل تقليدية محافظة مثل اليهود الشرقيين، حكومة العمل وميرتس. أما بالنسبة لشخصية شمعون بيرس القائد، فهناك انطباعات سلبية عنه، إذ لم يحظ بثقة المجتمع الإسرائيلي كما أن هناك انطباعا بأنه متلون ومتقلب في آرائه. فقد عانى، لسنوات كثيرة، من الانطباع عنه بأنه لا يستطيع أن يحسم بهذا الاتجاه أو ذاك .

لقد طرح الشارع الإسرائيلي، ومن ثم حزب الليكود، تساؤلات عديدة حول حزب العمل وتطوراته السياسية، حيث لم يقدم الإجابة المقنعة والكافية على تساؤلات الناخب الإسرائيلي، ومن ضمن ذلك التساؤلات حول موضوع "الإرهاب" وتقسيم القدس، والانسحاب من الخليل، والسلام مع سوريا، وغير ذلك من القضايا. فقد تركزت دعاية حزب العمل في الانتخابات على الإنجازات في بدء مسيرة السلام وتجاهلت هذه القضايا كما تبنى الحزب أسلوبا دعائيا منخفض الوتيرة بعيدا عن الصراعات والهجوم السياسي. وكانت أغلبية قيادة الخط الأمامي من الجهاز العسكري، وعمل حزب العمل على طرح نفسه كحزب يميني مما أدى إلى خلق بلبلة في صفوفه.

ومما زاد الطين بلة تورط حزب العمل في عملية "عناقيد الغضب" الأمر الذي أدى إلى ابتعاد الناخبين العرب واليهود المقربين من معسكر السلام عن الحزب. ففي الانتخابات لرئيس الحكومة ألغي حوالي ١٤٨ ألف صوت، علما بأن الفرق بين بيرس ونتنياهو في هذه الانتخابات كان فقط ٢١٤٥٧ صوتا وتتضارب الأراء حول تفسير ظاهرة ارتفاع عدد الأصوات اللاغية في الانتخابات لرئاسة الحكومة. وقد تعددت التحليلات لهذه الظاهرة ابتداء من كون طريقة الانتخاب جديدة إلى الامتناع السياسي والتصويت بالورقة البيضاء.

الانتخابات المباشرة لرئيس الحكومة

يعتبر الحزب السياسي كإطار هام في النظام الديمقراطي والوسيط بين المواطن والسلطة. فالحزب هو الأداة التي من خلالها يستطيع المواطن التأثير على سياسة الدولة وعملية اتخاذ القرارات. والحزب، في أغلب الأحيان، يمثل تطلعات شرائح اجتماعية وطبقية وإثنية وأيديلوجية. لقد بدأ النقاش حول تغيير النظام الانتخابي في إسرائيل قبل سنوات عديدة وذلك بمبادرة من أعضاء من حزب العمل، حيث كان الهدف من وراء ذلك إتاحة الفرصة لتمثيل كل القوى السياسية والاجتماعية والاثنية. وتكمن الرغبة القوية في انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر في تغيير نظام الانتخابات الذي يركز قوة زائدة في أيدي الأحزاب الصغيرة عند تشكيل الائتلاف الحكومي. فقد استغلت هذه الأحزاب ولسنوات عديدة الأحزاب الصغيرة عند تشكيل الائتلاف الحكومي. وكانت في كثير من الأحيان تحصل على تمثيل في وزارات ومؤسسات الحكومة يزيد كثيرا عن مدى قوتها وتمثيلها الحقيقي في الكنيست. لقد أعطى قانون انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة في مجال تغيير سياسة الحكومة وعدم التزامه التام بالائتلاف. ولكن رغم هذا الانتخاب المباشر، فإن هذه الطريقة قد فشلت إلى حد ما، حيث استغلت الأحزاب الصغيرة وعلى رأسها الأحزاب الدينية (شاس، اغودات يسرائيل، والمفدال) حزب الليكود الذي حصل على تمثيل منخفض في الكنيست وفرضت شروطا لتقاسم الحقائب الوزارية والتي ما زال قسم منها مختلف عليه حتى اليوم.

لقد كان من الواضح منذ بداية المعركة الانتخابية أن المرشح الذي سيفوز برئاسة الحكومة هو الذي سيقوم بتشكيل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى تركيز كبير من قبل الأحزاب الكبيرة (الليكود و العمل) على مرشحي رئاسة الحكومة وأعطى أيضا حرية واسعة للناخبين لاختيار الحزب الذي يشعرون بأنهم قريبون منه. ومن ناحية أخرى، لم يكن هناك صراع جلي بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة في التصويت لعضوية الكنيست. فعلى سبيل المثال، انخفض التصويت لحزب العمل بين العرب في إسرائيل بنسبة حوالي ٥٪ ولكن بيرس حصل على حوالي ٩٥٪ (من أصواتهم الصالحة). لقد استطاع الناخب في إسرائيل أن يقسم صوته إلى قسمين: الأول تصويت للحزب، والثاني تصويت مباشر لرئيس الحكومة. إن نتائج الانتخابات تبرز بشكل واضح أن الأحزاب الكبيرة كانت هي الخاسرة في تغيير النظام الانتخابي. فقد صوت كثيرون للأحزاب الصغيرة، بالإضافة إلى أن طريقة الانتخابات الجديدة لم تنجح حقا في تحديد تأثير هذه الأحزاب. ومن هنا، فإن الهدف المرجو من التغيير في النظام الانتخابي لم يتحقق. ومن ناحية أخرى، فإن هذا التغيير

قد أدى إلى إبراز الانشقاقات والشرخ القائم في المجتمع الإسرائيلي، سواء كان على أساس أثني ديني أو أيديولوجي قومي. وعلى هذا الأساس زادت وبشكل ملحوظ قوة حزب شاس وحزب المفدال وحزب إسرائيل الهجرة (اسرائيل بعلياه) بقيادة شيرانسكي. يؤخذ على القانون الانتخابي أن رئيس الحكومة ظل بحاجة إلى ثقة البرلمان على الرغم من ازدياد صلاحياته. فالقانون الجديد لا يشبه القانون الفرنسي الذي يحتاج فيه رئيس الحكومة إلى ثقة رئيس الدولة فقط، ولا يشبه كذلك القانون السائد في الولايات المتحدة. لقد أدى الوضع الجديد إلى خلق توتر شديد بين رئيس الحكومة والكنيست. نجحت حكومة العمل بقيادة رابين، ومن بعده بيرس، في التوقيع على اتفاقية السلام مع الفلسطينيين، حيث الاعتراف المتبادل بين إسرائيل و م. ت. ف والانسحاب من غزة وأغلبية المدن الفلسطينية. وقد ساعد ذلك على رفع شأن إسرائيل وإعادة طرحها أمام الرأي العالمي كدولة متحضرة مسالمة، الأمر الذي أبرز إسمها عالميا. بعد الاتفاق مع الفلسطينيين تم التوقيع على اتفاقية سلام مع الأردن، وبدأت عملية تطبيع العلاقات مع العالم العربي. وبهذا، فتح سوق اقتصادي واسع واجتذبت رؤوس أموال لإسرائيل، مما أدى إلى انخفاض البطالة إلى ٥٪ والوصول إلى نمو سنوي يعادل ٦,٢٪ والذي يعتبر نسبة عالية في العالم العربي. ورغم كل هذه الإنجازات لم تستطع الحكومة بقيادة حزب العمل البقاء في السلطة، حيث فاز بها اليمين، فهل التغيير الجذري كان رفضا لعملية السلام؟ إن تحليل المجتمع الإسرائيلي يشير إلى عكس ذلك.

نتائج الانتخابات للكنيست الرابعة عشرة

عدد أصحاب حق الاقتراع	٢٥٠	٩٣٣	٣
عدد المصوتين	٨٣٢	١١٩	٣
أصوات لاغية	٧٠٢	٦٧	
مجموع الأصوات الصالحة	١٣٠	٥٢	٣

الاحزاب المشاركة في الانتخابات

اسم القائمة	شارتها	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١ . حزب العمل	ا م ت	٨١٨٧٤١	٣٤
٢ . الحزب الوطني للمتدينين (همفدال) همزراحي، هبوعيل همزراحي	ب	٢٤٠٢٧١	٩
٣ . يهدوت هتوراة الموحدة أغودات يسرائيل - ديغل هتوراة	ج	٩٨٦٥٧	٤
٤ . تنظيم العمل الديمقراطي - دعم	د	١٣٥١	
٥ . حزب الاستيطان	د ن	٥٥٣٣	
٦ . الطريق الثالث لاتفاق وطني	هـ د	٩٦٤٧٤	٤
٧ . الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأوساط شعبية عربية ويهودية) والتجمع الوطني الديمقراطي	و	١٢٩٤٥٥	٥
٨ . حزب حقوق الرجل والعائلة	ز	٢٣٣٨	
٩ . موليدت	ط	٧٢٠٠٢	٢
١٠ . يمين إسرائيل	ي د	٢٨٤٥	
١١ . إسرائيل الهجرة (اسرائيل بعلياه) بقيادة نتان شيرانسكي	ق ن	١٧٤٩٩٤	٧
١٢ . الليكود - غيشر - تسوميت	م ح ل	٧٦٧٤٠١	٣٢
١٣ . ميرتس + إسرائيل ديمقراطية + راتس + مبام + شينوي	م ر ص	٢٢٦٢٧٥	٩
١٤ . الاتحاد العربي للتطور والتجديد برئاسة د. أحمد طيبي	ن	٢٠٨٧	
١٥ . الحزب الديمقراطي العربي - القائمة الموحدة	ع	٨٩٥١٤	٤
١٦ . متقاعدو إسرائيل للكنيست (جيل)	ف	١٤٩٣٥	
١٧ . الاتحاد التقدمي	ف أ	١٣٩٨٣	
١٨ . وحدة من أجل الهجرة برئاسة إفرايم جور	ك	٢٢٧٤١	
١٩ . اتحاد السفراديم العالمية و محافظو التوراة (شاس)	ش س	٢٥٩٧٩٦	١٠
الإيمان اليهودي بوسائل حسنة برئاسة الرابي يوسف عزران	ت	١٢٧٣٧	
المجموع		٣٠٥٢١٣٠	١٢٠

أما بالنسبة لانتخابات رئيس الحكومة فقد كان

عدد أصحاب حق الاقتراع	٣٩٣٣٢٥٠
عدد من صوتوا	٣١١٢١٢٧٠
عدد الأصوات غير الصالحة	١٤٨٦٨١
عدد الأصوات الصالحة	٢٩٧٢٥٨٩

حيث صوت:

لبنيامين نتنياهو	١٥٠١٠٢٣	٥٠,٤٩٪
ولشمعون بيرس	١٤٧١٥٦٦	٤٩,٥١٪

وبالإضافة إلى الانقسامات الدينية و الأثنية والأيديولوجية شهد المجتمع الإسرائيلي شرخا ثقافيا يتمثل بكون القيادة السياسية التاريخية في إسرائيل من اليهود الاشكناز أو الغربيين، وشرخا حضاريا يتمثل بشعور اليهود الشرقيين بالاضطهاد وبأن حضارتهم وعاداتهم وثقافتهم وهويتهم الأثنية باتت مهددة. مثل التيار الأول شمعون بيرس وحزب العمل. وقد كانت خسارته إلى حد كبير بسبب رفض هذا التيار وليس بالضرورة رفض البرنامج السياسي لحزب العمل ومشروع السلام الذي قاده. وهذه الظاهرة ليست جديدة على المجتمع الإسرائيلي. فقد كانت جذورها منذ عام ١٩٧٧ و ١٩٩٢ عندما خسر حزب العمل. فقد مثلت الحركة العمالية الطبقة الحاكمة من اليهود الغربيين (الاشكناز) منذ قيام الدولة. إن التصويت لنتنياهو كان تصويتا ضد بيرس وحزب العمل - ميرتس وليس تصويتا لإيجاد بديل لسياسة العمل في الموضوع الفلسطيني أو العربي - الإسرائيلي. فقد تبنى الليكود مشروع السلام ولكنه طرح شعار "السلام الآمن". إن أغلبية أصحاب رؤوس الأموال الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي هم مع استمرار العملية السلمية، كما أن غالبية الإسرائيليين تؤيد ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصلحة الولايات المتحدة والدول الأوروبية تكمن في استمرار العملية السلمية. فهي لن تسمح، وبأي ثمن، بوقف عجلة المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية بعد أن وظفت المال والوقت من أجل انجاحها. ولكن من الممكن أن تستمر هذه العملية بشكل بطيء وتعجيزي مما سيزيد من ضغط الشارع الفلسطيني على القيادة الفلسطينية. إن مماطلة الجانب الإسرائيلي بالقضايا التي تتعلق بالسيادة الفلسطينية، مثل الحدود واستكمال الانسحاب والمستوطنات واللاجئين والقدس وغيرها، لن تؤدي بالضرورة إلى وقف عملية الاستثمار الاقتصادي في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية. فحزب الليكود، تاريخيا، يقف إلى جانب السوق الاقتصادي الحر وتشجيع الاستثمار الأجنبي في إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي لدى الفلسطينيين بصورة أفضل بكثير مما كان عليه خلال فترة حزب العمل. فالمناطق الصناعية المخطط لإقامتها بمحاذاة الخط الأخضر يمكن أن تتحول، وخلال سنوات قليلة، إلى مناطق تستوعب آلاف العمال الفلسطينيين. كما أن رأس المال الأجنبي سيتضاعف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. فأينما تواجدت الأيدي العاملة الرخيصة يصبح من الممكن حقا اجتذاب رأس المال.

أعضاء حزب العمل في الكنيست الرابعة عشرة

١ . شمعون بيرس	٢ . عوزي برعام
٣ . إهود براك	٤ . بنيامين بن إليعزر
٥ . حاييم رامون	٦ . إبراهم بيجا شوحط
٧ . نسيم زفيلي	٨ . أفرايم سنيه
٩ . داليه ايتسك	١٠ . أوري أور
١١ . يوسي بيلن	١٢ . شيفخ فايتس
١٣ . رفائيل ألون	١٤ . رافي إيدري
١٥ . حاجي مروم	١٦ . يوسي كاتس
١٧ . نواف مصالحة	١٨ . إيلي نمير
١٩ . إيلي بن مناحيم	٢٠ . إيلي غولد
٢١ . ديفد ليبائي	٢٢ . رعنان كوهين
٢٣ . عمير بيرتس	٢٤ . موشيه شاحل
٢٥ . اوفر بنسي	٢٦ . شالوم شمعون
٢٧ . يعيل ديان	٢٨ . ميخا غولدمان
٢٩ . اريتس مساله	٣٠ . صالح طريف
٣١ . إبراهيم يحزقيل	٣٢ . يونا ياهب
٣٣ . آفي يوشاعيه	٣٤ . شلومو بن عامي.

أعضاء الكنيست من قائمة الليكود وتسومت وغيشر

١ . بنيامين نتنياهو	٢ . دافيد ليفي
٣ . رفائيل إيتان	٤ . يتسحاق مردخاي
٥ . أرئيل شارون	٦ . موشيه كتساب
٧ . بينامين بيغن	٨ . فودي زندبرخ (تسوميت)
٩ . دافيد ماغن	١٠ . اهود أولمرت
١١ . دان مريدور	١٢ . تساهي هنجبي
١٣ . عوزي لانداو	١٤ . مكسيم ليفي (غيشر)

١٥ . حايم دايان (تسومت)
١٦ . ليمور لبنات
١٧ . ميخال إيتان
١٨ . سلين شالوم
١٩ . جدعون عزرا
٢٠ .موشيه بيلد
٢١ . ميخال كلاينر
٢٢ . مئير شيطريت
٢٣ . الياهو بن اليسار
٢٤ . دان تيخون
٢٥ . نوعمي بلومنطال
٢٦ . يهوشع ماتسا
٢٧ . ابراهم هيرشزون
٢٨ . دافيد رام
٢٩ . زئيف بيوم
٣٠ . بني بداش (تسومت)
٣١ . شارون عمور.

ملاحق:

١- الخطوط العريضة لحكومة بنيامين نتنياهو كما قدمت لسكرتارية الكنيست يوم ١٩٩٦/٩/١٦

هذه الحكومة التي تتقدم لنيل ثقة الكنيست، ستعمل عن إيمان بحق الشعب اليهودي على أرض إسرائيل كحق أبدي لا منازع له، وبوعي أن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، نظام حكمها ديمقراطي، وهي تضمن المساواة بين مواطنيها، وهدفها المركزي لم شمل يهود الشتات ودمجهم في الدولة. وسيكون هدف هذه الحكومة أيضا وحدة الشعب، والعمل من أجل العدالة الاجتماعية وحماية حرية الإنسان، والسعي من أجل السلام العادل مع جميع جيرانها، مع ضمان الأمن القومي والشخصي لمواطنيها.

أهداف الحكومة

وستعمل الحكومة على التوصل إلى الأهداف التالية:

١ . توسيع مجال السلام مع جميع جيرانها مع الحفاظ على الأمن القومي والشخصي للمواطنين .

٢ . تقوية مركز القدس كعاصمة أبدية للشعب اليهودي .

٣ . زيادة حركة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل واستيعاب القادمين الجدد في كل مجالات الحياة .

٤ . خلق الظروف المواتية لتطور اقتصاد حر ومزدهر إلى جانب رفاهية اجتماعية .

٥ . تقوية الاستيطان في أنحاء البلد وتوسيعه وتطويره .

٦ . تطوير قيم إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية والمحافظة على الاتزان المناسب بين رغبة الأغلبية وبين حقوق الفرد والأقليات .

٧ . تعميق التعليم وتأكيد الصلة بينه وبين تراث إسرائيل وتحقيق الصهيونية.

السلام والأمن والعلاقات الخارجية

١ . ستعمل حكومة إسرائيل على توسيع دائرة السلام مع جميع الجيران لصالح مواطني إسرائيل وسكان المنطقة مع المحافظة على مصالح الدولة الحيوية .

٢ . ستعمل الحكومة على تقوية وتطوير علاقات السلام بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر .

٣ . ستجري الحكومة مفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة .

٤ . ستعمل الحكومة على رفع درجة العلاقات مع الدول العربية الإضافية التي لها علاقات بإسرائيل وهي قطر، عمان، المغرب، تونس، موريتانيا. كما ستعمل من أجل الاعتراف المتبادل والتعاون بين إسرائيل ودول عربية أخرى ليس لإسرائيل علاقات دبلوماسية معها .

٥ . ستتخذ حكومة إسرائيل كل ما في وسعها من إجراءات لإعادة الأسرى والمفقودين وكل من عمل لمصلحة أمن الدولة وستضع الحكومة هذا الموضوع على جدول أعمال كل مفاوضات مع الأطراف المعنية.

٦ . ستتفاوض الحكومة مع السلطة الفلسطينية من أجل التوصل إلى حل نهائي بشرط أن يتم تنفيذ التعهدات الفلسطينية كاملة .

٧ . ستقترح الحكومة على الفلسطينيين اتفاقاً يتيح لهم إدارة شؤونهم بحرية في نطاق حكم ذاتي وستعترض الحكومة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعلى أي سيادة أجنبية غربي نهر الأردن.

٨ . في إطار أي اتفاق سياسي، ستعمل الحكومة على ضمان وجود الاستيطان اليهودي وأمنه مع تأكيد صلته بدولة إسرائيل، كما ستستمر هذه الحكومة في حمل مسؤولية بقاء وأمن المستوطنات وسكانها.

٩ . ترى الحكومة في هضبة الجولان منطقة حيوية لأمن الدولة وللمحافظة على مصادر المياه. وستكون المحافظة على السيادة الإسرائيلية على الجولان أساس أي اتفاق مع سوريا .

١٠ . ستحتفظ الحكومة بحقها في استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي وأجهزة الأمن ضد أية تهديدات إرهابية وفقا للحاجة في أي مكان وزمان لضمان أمن سكان الدولة وأبناء الشعب اليهودي .

١١ . ستعمل حكومة إسرائيل على إزالة التهديد الأمني على الحدود الشمالية وستضمن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ . ستأخذ سياسة الخصخصة الحكومية بعين الاعتبار حيوية الصناعات المتعلقة بأمن الدولة .

١٣ . ستطور الحكومة علاقات إسرائيل الخارجية لمساندة سياسة الأمن والسلام وللتقدم نحو هدف الازدهار الاقتصادي والاجتماعي .

١٤ . ستعمل الحكومة على تنمية العلاقات الخاصة، علاقات القربى والصداقة مع الولايات المتحدة على أساس التزام الدولتين بقيم الحرية والعدل والديمقراطية وعلى أساس المصالح المشتركة لهما.

١٥ . ستعمل حكومة إسرائيل على تقوية علاقاتها مع روسيا ومع باقي دول الاتحاد السوفيتي سابقا أخذة بعين الاعتبار مكانة روسيا في الساحة الدولية والمصالح المشتركة لإسرائيل ولهذه الدول .

١٦ . ستواصل الحكومة جهودها لضم إسرائيل إلى عضوية ملحقة بالسوق الأوروبية مع تعميق علاقاتها مع دول أوروبا كافة .

١٧ . ستواصل الحكومة تعميق علاقاتها مع دول شرقي أسيا في جميع المجالات الممكنة مع التركيز على العلاقات الاقتصادية مع الأسواق المتطورة بسرعة في هذه المنطقة.

١٨ . ستعمل الحكومة على تطوير علاقات الصداقة المتبادلة بين إسرائيل وكل دولة محبة للسلام إلى أجانب زيادة النشاط الإسرائيلي، مثل المنظمات الدولية.

١٩ . ستأخذ الحكومة زمام المبادرة وستتعاون مع النشاط الدولي ضد المنظمات الإرهابية وضد الدول التي تمنح هذه المنظمات رعاية ومساعدة .

٢٠ . ستقاوم حكومة إسرائيل بإصرار وبصورة مستمرة إي مظهر من مظاهر اللاسامية في العالم، كما ستعمل على تطوير علاقة دولة إسرائيل مع الطوائف اليهودية والتأكيد على المسئولية المتبادلة بين الطرفين.

ب - القدس

١ . القدس عاصمة إسرائيل هي مدينة واحدة متكاملة وموحدة وستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية .

٢ . لكل أبناء الأديان سيضمن حق العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لهم .

٣ . ستعمل الحكومة على إبطال مفعول كل محاولة للمس بوحدة القدس، كما ستمنع كل عمل يتناقض مع السيادة الإسرائيلية الوحيدة على المدينة .

٤ . ستضع حكومة إسرائيل تحت تصرف الوزارات المختلفة وبلدية القدس وسائل وإمكانيات خاصة للإسراع

في عملية البناء في القدس وضواحيها، لتحسين الخدمات البلدية للسكان اليهود العرب والآخرين ولتعزيز مكانة القدس الكبرى اقتصاديا واجتماعيا.

ج - الاستيطان

١ . للاستيطان في النقب والجليل وهضبة الجولان، في وادي الأردن ومناطق يهودا والسامرة وغزة أهمية قومية كبرى لكونها من مركبات أمن دولة إسرائيل وتعبّر عن تحقيق الصهيونية. وستغير الحكومة سياسة الاستيطان وستعمل على تقويته وتطويره في هذه المناطق مع تخصيص الوسائل اللازمة لذلك .

٢ . ستحافظ الحكومة على مصادر المياه في هضبة الجولان وفي يهودا والسامرة الحيوية للدولة .

٣ . ستدرس الحكومة المصاعب التي تواجه المزارع الخاصة والموشاف والكيبوتس وستقترح برامج علاجية لها تتيح نجاعة اقتصادية في نطاق اقتصادي حر .

٤ . ستعمل الحكومة بدون كلل ضد أية محاولة للمس بالحقوق المدنية والاقتصادية لسكان هذه الإطارات بدون أية وصاية مفروضة عليهم سواء من جمعية، حركة منظمة أو حزب.

د - الأقليات

١ . ستعمل الحكومة على دعم أبناء الأقليات في إسرائيل في جميع مجالات الحياة. وستبذل جهودا خاصة لتقدمهم خاصة الذين ربطوا مصيرهم مع الشعب اليهودي ودولة إسرائيل بالخدمة في قوى الأمن الإسرائيلية .

٢ . ستزيد الحكومة ميزانيات السلطات المحلية العربية التي في حاجة إلى تحسين البنية التحتية وذلك لتقليص الفجوة القائمة بينها وبين مدن وقرى أخرى.

٣ . ستبذل الجهود لاستيعاب الأكاديميين من أبناء الأقليات، وخاصة الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية، في وزارات الدولة وفي المؤسسات العامة حتى تستمر شراكتهم في المسؤولية الرسمية والعامة بحياة الدولة التي خدموها في نطاق قوى الأمن .

هذا وقد شملت الخطوط الأساسية للحكومة الجديدة مجالات عديدة أخرى منها: التربية والتعليم، البيئة، البنية التحتية للخدمات، الاقتصاد، والرفاهية الاجتماعية، مكانة المرأة في المجتمع، الدين والدولة، استيعاب القادمين الجدد ومكافحة حوادث الطرق.

٢- مقتطفات من برنامج حزب العمل للانتخابات الرابعة عشرة للكنيست ١٩٩٦

سياسة السلام والامن:

السلام والشرق الأوسط الجديد: يطمح حزب العمل إلى شرق أوسط جديد يخلو من الحروب والأعمال الإرهابية، على أن لا تخصص الموارد الاقتصادية الضخمة الموجودة لسباق التسلح والحرب، وأن نعيش في شرق أوسط يسوده السلام والأمن الشخصي والقومي، وفية سوق مشتركة وشبكة مياه وري قطرية، والسياحة والمواصلات والاتصال،والعمل المشترك في مجال الطاقة والثقافة والعلم.

إن إرهاب حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي هو العدو الذي يهدد الأمن الشخصي للفرد في إسرائيل مع انهم لا يشكلون أي خطر استراتيجي على إسرائيل، ذلك لأنهم لا يمتلكون القوة والقدرة على تهديد أساس وجودنا القوي. لن يسمح حزب العمل لهذا الإرهاب بأن يقتل أمل السلام أو أن يؤذي أمن الفرد في إسرائيل.

إن حزب العمل سيستمر في سياسة السلام والأمن لاسرائيل، و في العمل من اجل إنهاء الصراع الإسرائيلي-العربي حتى سنة ٢٠٠٠ .

إن إنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي سيخلق شرقا أوسط جديدا، و ستتأسس المنطقة على أساس علاقات عمل مشتركة في المجالات الاقتصادية، و علاقات متبادلة في المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية، والتطور المشترك ورفع مستوى الحياة ورفاهيتها، وتأمين مستقبل افضل، وفتح المجالات والفرص للأجيال الشابة في منطقتنا. و من اجل الوصول إلى هذه الأهداف ستعمل إسرائيل على الاستمرار في محادثات السلام، وستعمل في نفس الوقت على إنهاء بواقي الشرق الأوسط القديم، والصراع ضد القوى الأصولية والإرهاب اللذين يعملان على هدم هذا التوجه. إن الواقع الجديد سيقوي أمن إسرائيل ومكانتها بين شعوب العالم، وسيشجع على ازدهارها الاقتصادي، ورفاهية الدول ومواطنيها.

أمن إسرائيل:

تعتمد سياسة السلام الإسرائيلية على قدرة الردع وقوة جيش الدفاع الإسرائيلي. إن سلاما دائما وثابتا يشكل بحد ذاته عاملا أمنيا مهما لحماية الدولة. وان هذا الاستقرار يعتمد أيضا على حدود آمنة وترتيبات أمنية مهمة سيضعها حزب العمل كعامل مقرر في الاتفاق على الترتيبات الامنيه. ستستمر إسرائيل في تطوير قدراتها العسكرية النوعية والمميزة عن جيوش الدول العربية، وستعطي الأفضلية للبحث والتطوير في مجالات الأمن. وستعمل على توسيع دائرةالانتاج للأسلحة والأجهزة العسكرية المحكمة .

إن محاربة الإرهاب ستكون عنصرا مركزيا في سياسة السلام والأمن الاسرائيلي.و هذا الصراع يحمل طابعا مبادرا ودفاعيا في نفس الوقت. و إن حكومة إسرائيل ترى نفسها حرة في اختيار المكان والأسلوب والوسائل والتوقيت لمحاربة الإرهاب. إن الصراع ضد الإرهاب يتطلب وقفة قوية وتصميما وصبرا وتجنيدا على المستوى المحلي والدولي وضعت أسسه حكومة العمل. في إطار هذا الصراع ستستمر إسرائيل في العمل من اجل توطيد أواصر العمل المشترك الدولي والمحلي ضد الإرهاب ،حيث تم وضع الأسس لذلك في مؤتمر شرم الشيخ وبالاتفاق الذي وقع علية الرئيس بيل كلنتون ورئيس الحكومة شمعون بيرس. ستعمل إسرائيل ضد تسلح الدول ذات أيديولوجية الكره والدمار بأسلحة الإبادة الجماعية، وعلى رأسها إيران .وستعمل إسرائيل في الإطارات المحلية والدولية لمنع الربط القاتل بين ايديولوجية الاصولين وبين السلام غير التقليدي. سيعمل جيش الدفاع الإسرائيلي لتأمين كيان دولة إسرائيل وحماية أمنها وسلامتها. إن الاتفاق القومي الإسرائيلي لتفعيل جيش الدفاع الإسرائيلي هو موضوع

قومي هام يجب على الحكومة أن تأخذه بالحسبان. يجب العمل على عدم إدخال الجيش في النقاش والخلاف القائم بين الأحزاب المختلفة.

المحادثات من اجل السلام:

ستعمل إسرائيل من أجل الوصول إلى سلام دائم مع السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان. وان الهدف من هذه المحادثات هو الوصول إلى اتفاقيات سلام شاملة ودائمة في المنطقة وتعزيز أمن إسرائيل القومي وتمكينها من التمتع بالنمو و الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والشخصي.

حل دائم وثابت مع الفلسطينيين:

ستكون المحادثات على أساس اتفاقية أوسلو (وستقف)إسرائيل في المفاوضات على المبادىء التالية :

١ . القدس موحدة عاصمة إسرائيل وتحت سيادة إسرائيلية .

٢ . إسرائيل لا تحكم أو تسيطر على الشعب الفلسطيني .

٣ . سيكون نهر الأردن الحدود الشرقية لإسرائيل وسوف لا يكون جيش آخر غربي النهر .

٤ . الفصل الذي يلبي الاحتياجات الامنية والهويات الوطنية .

٥ . سيادة على غور الاردن ، وشمال غرب البحر الميت وغوش عتصيون واراضي اخرى حيوية لأمن إسرائيل .

٦ . تعاون اقتصادي فلسطيني-أردني-إسرائيلي .

٧ . حل مشكلة اللاجئين الفلسطينين خارج دولة إسرائيل ورفض حقهم بالعودة .

٨ . إبقاء اغلبية المستوطنين الاسرائيلين تحت السيادة الاسرائيلية على أن لا تقوم مستوطنات جديدة. إن اتفاق الحل النهائي سوف يطرح للشعب الاسرائيلي للبت فيه.

اسس السياسة الاقتصادية-الاجتماعية (مقتطفات)

يدعم حزب العمل قيام سوق حر تنافسي يتكون من القطاعات الخاصة والعامة والحكومة، ويدار على أساس اقتصادي مالي دون أي تميز، مع توفير فرصة متساوية للكل .

ستخفض الحكومة من تدخلها في النشاط الاقتصادي المعرفي العادي وستزيد من بيع الشركات التابعة لها، وذلك من خلال التشاور مع العمال. هدف البيع هو تجنيد رأس مال للأستثمار والتطوير ووضع حد للتدخلات السياسية في الإدارة.

٣- البرنامج السياسي لحزب الليكود ١٩٩٦

الفصل الأول: السلام والأمن

مقدمة

إن حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل هو حق ابدي لا يخضع للنقاش ويتضمن الأمن والسلام. الصهيونية هي حركة تحرير الشعب اليهودي وانجازها يتصدر قائمة أولويات الحكومة الاسرائيلية. الهجرة ستزداد والاستيطان سيتعزز والقرار بتجميد الاستيطان سيتم وضع حد له.

السلام سيكون هدفاً رئيسياً للسياسة الاسرائيلية، وحكومة اسرائيل ستجري مفاوضات مباشرة مع الدول العربية للتوصل الى اتفاقيات سلام.

الأمن هو القاعدة التي يرتكز عليها السلام الدائم في منطقتنا، واسرائيل ستجعل من الأمن الشرط الأول في أية تسوية سلمية.

التوجهات

١- إن حكومة اسرائيل ستحترم الاتفاقيات الدولية وستستمر في العملية الدبلوماسية لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وستعترف بالحقائق التي أوجدتها الاتفاقيات المختلفة على الأرض، وستعمل من اجل التقليل من المخاطر الناجمة عن هذه الاتفاقيات على مستقبل وأمن اسرائيل.

٢- ستقوم حكومة اسرائيل بإجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية لتحقيق ترتيب سلمي دائم شريطة أن يفي الفلسطينيون تماماً بالتزاماتهم، وأهم ما في ذلك أن يقوم الفلسطينيون وبشكل لا لبس فيه بإلغاء المواد التي تدعو الى تدمير اسرائيل في الميثاق الفلسطيني، ومنع الارهاب والتحريض ضد اسرائيل.

٣- إن حكومة اسرائيل ستعمل على تمكين الفلسطينيين من ادارة حياتهم بحرية ضمن اطار حكومة ذاتية. أما الشؤون الخارجية والدفاع والأمور التي تتطلب التنسيق فستبقى مسؤولية دولة اسرائيل. والحكومة الاسرائيلية ستعارض اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٤- مصادر تشغيل الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي ستتطور وذلك لتقليص عدد العمال الفلسطينيين في السوق الاسرائيلي.

٥- الاستيطان اليهودي والمناطق الأمنية ومصادر المياه وأراضي الدولة ونقاط تقاطع الطرق في يهودا والسامرة وقطاع غزة ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية.

٦- ستحتفظ اسرائيل بمصادر مياهها الحيوية في يهودا والسامرة، وسوف لن يكون هناك أي تعد على استخدام اسرائيل لمصادرها المائية.

٧- القدس الموحدة وغير المجزأة هي عاصمة دولة اسرائيل، والنشاطات التي تؤدي الى اضعاف مكانة القدس سيتم حظرها. ولهذا، فإن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في المدينة، بما في ذلك بيت الشرق، ستغلق.

٨- نهر الأردن سيكون الحد الشرقي لدولة اسرائيل جنوب بحيرة طبريا. وهذا سيكون الحد الدائم بين دولة اسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. ويمكن أن تصبح هذه المملكة شريكاً في الترتيب النهائي بين

اسرائيل والفلسطينيين في المناطق التي سيتم الاتفاق عليها في المفاوضات.

٩- اسرائيل ستجري مفاوضات سلمية مع سوريا، مع الاحتفاظ بالسيادة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان ومصادرها المائية.

الفصل الثاني: العلاقات الخارجية

١- السياسة الخارجية الاسرائيلية ستخدم المصالح الاسرائيلية الأمنية والأمل في السلام والازدهار الاقتصادي. وتوسيع العلاقات الاقتصادية سيكون مهمة رئيسية لوزارة الخارجية.

٢- اسرائيل ستستمر في النظر الى علاقاتها مع الولايات المتحدة كحجر أساس في سياستها الخارجية. والعلاقات بين الدولتين تقوم على المشاركة في قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

٣- لاسرائيل مصلحة في أردن هاشمي قوي. فهناك مدى كبير من المجالات ذات الاهتمام المشترك بين اسرائيل والاردن، وستعمل الحكومة على تعميق العلاقات بين البلدين.

٤- ترغب اسرائيل في علاقات جوار طيبة مع مصر أكبر الدول العربية. ويمكن للعلاقات بين القدس والقاهرة أن تتطور فقط على أساس متبادل.

٥- اسرائيل ستواصل جهودها للتوصل الى اعتراف متبادل مع البلدان العربية التي ليس لها علاقات معها، وستحاول اقامة علاقات كاملة مع دول لها اتصالات معها على مستوى منخفض. وسيتم ايلاء اهتمام خاص للمغرب وتونس ودول الخليج.

٦- اسرائيل ستسعى الى تقوية علاقاتها مع روسيا، الى جانب دول آسيا الوسطى، معترفة بأهمية روسيا على الحلبة الدولية، ومصلحتها في الشرق الأوسط، وبهدف المحافظة على علاقات وثيقة مع اليهود الذين يعيشون هناك.

٧- اسرائيل تسعى لأن تصبح عضواً مشاركاً في المجموعة الاوروبية، وستواصل سياستها الاندماجية في السوق الاوروبية.

٨- اسرائيل ستستمر في تعميق علاقاتها مع الدول الواقعة في شرق آسيا، الصين، اليابان، الهند، سنغافورة، تايلاند، كوريا الجنوبية، فيتنام، واستراليا في المجالات المتراوحة ما بين التجارة إلى التعاون العسكري والمجال الثقافي.

الفصل الثالث: جيش الدفاع الاسرائيلي

١- اسرائيل ستستمر في المحافظة على كامل قوتها الردعية، ولن تتجاهل المخاطر التي تهدد أمنها والناجمة عن جهود ايران ودول أخرى لانتاج الاسلحة وعن تصميم سوريا على الاعداد للحرب ضد اسرائيل.

٢- اسرائيل ستستخدم كافة قوتها العلمية والتكنولوجية لتطوير أنظمة اسلحة خاصة وذلك للمحافظة على تفوقها النوعي وتهيئة جيش الدفاع الاسرائيلي لميدان المعركة في القرن القادم.

٣- سيقام مجلس أمن قومي ولأول مرة من قبل رئيس الحكومة وفق القانون الاساسي : الحكومة.

الفصل الرابع: الأمن الداخلي

١- الحكومة ستعمل من اجل الحفاظ على الاحساس بالأمن لدى مواطني اسرائيل.

٢- الحرب ضد الجريمة والمخدرات ستتضاعف، وسيزداد عدد حرس الحدود مع السماح للشرطة المدنية بمعالجة قضايا القانون والنظام.

الفصل الخامس: الشعب اليهودي

١- اسرائيل يجب ان تعتبر أن اليهود في الشتات لن يهجروا شعبهم لأي سبب كان. والسبيل الرئيسي لضمان ذلك يكون من خلال التربية اليهودية والعبرية للشباب اليهودي في الشتات. والهدف من ذلك هو أن لا يكون هناك طفل في أي مكان في العالم لا يتلقى شكلاً ما من التربية اليهودية.

٢- الحكومة ستبادر ببلورة نظام تربوي ليهود الشتات بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية والوكالة اليهودية والاتحاد الصهيوني والجاليات اليهودية في العالم. وسيتم ارسال معلمين اسرائيليين للتعليم في المدارس اليهودية كل عدة سنوات كما يرسل دبلوماسيون للعمل في السفارات.

الفصل السادس: الهجرة والاستيعاب

١- الحكومة الاسرائيلية ستضع نصب أعينها أن يكون في اسرائيل سبعة ملايين يهودي خلال العقد القادم. وستقوم بإعداد البلاد لاستيعاب اليهود، المهاجرين الجدد، والمواطنين العائدين، معتبرة ذلك ليس مهمة وطنية وحسب بل وتقوية لاسرائيل من الناحية الاقتصادية والثقافية.

٢- الحكومة الاسرائيلية ستساعد المهاجرين الجدد في السكن وايجاد الوظائف، في الوقت الذي تقدم فيه نفس المستوى من المساعدة للاسرائيليين الشباب الذين يدخلون سوق الوظائف.

٣- فيما يتعلق بالمهاجرين السوفييت، ستعمل الحكومة على توظيفهم ضمن حرفهم. وستقوم الحكومة بتطبيق خطة كبيرة تؤدي الى خلق ١٣٠,٠٠٠ وظيفة للمهندسين والأطباء، والعلماء والمدرسين وفق توصيات لجنة بانوفر.

٤- وفيما يتعلق بالمهاجرين الاثيوبيين، ستعمل الحكومة على تحسين التعليم لدى الشباب بصفوف لا تقوم على التمييز العنصري وتشجيع المشاركة الابوية في المدرسة، ومن ثم تشجيع الطلاب على مواصلة الدراسة في الكليات من خلال المنح ومساعدة أخرى. وستعمل الحكومة على تحسين الوضع السكني باغلاق مواقع الكرافانات ومراكز الاستيعاب في نهاية الأمر، وإعطاء قروض خاصة للمهاجرين الأثيوبيين.

الفصل السابع: الاقتصاد

١- لقد تبنى المعسكر الوطني اقتصاد السوق الحر. فالتجربة في اسرائيل والعالم أثبتت أن الاقتصاديات التي تقوم على الاشتراكية لم تجد. ومن جهة أخرى، فإن الاقتصاد الذي يقوم على أساس المشروع الحر يؤدي الى النمو والازدهار عبر الزمن.

٢- يقف الاقتصاد الاسرائيلي اليوم على حافة ركود شديد. فخلال السنوات القليلة الماضية كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات الأمر الذي هدد استقرار الاقتصاد.

٣- الحكومة ستقوم باصلاحات بنيوية في الاقتصاد الاسرائيلي تتضمن الخطوات التالية:

- تخفيض الضرائب
- فضريبة الدخل ستخفض بالتدريج كل عام.
- التضخم سيتم تقليصه الى مستوى متدن.
- الحد من البيروقراطية في كل المجالات الممكنة.
- التقليص من مستوى الفقر.
- تحديث البنية التحتية في مدن التطوير.

- المواصلات
- تحسين الطرق الموجودة، وإعداد البنية التحتية لنظام سكة حديد محلية وعلى مستوى قومي.
- إعادة المصداقية والاستثمار الى سوق الأسهم المالية.

الفصل الثامن: الزراعة والاستيطان

١- الاستيطان في جميع أنحاء أرض اسرائيل يعتبر ذا أهمية وطنية وجزءاً من استراتيجية اسرائيل الدفاعية. وستخصص الحكومة مصادر خاصة للاستيطان والمناطق غير المكتظة بالسكان.

هوامش

1) Yonathan shapira , *The Road to Power, Herut Party in Israel* , pp 26- 8

٢) بنيامين نوبرغر ، **الأحزاب في اسرائيل : تطورهم ، وبيئتهم ومكانتهم في السياسة الاسرائيلية** ، الجامعة المفتوحة ١٩٩١ ٧٠-٧٣ (عبري).

3) *Ibid,* p. 70

4)Asher Arian, ed, *The Election In Israel 1977* (Jerusalem Academic Press, 1980), pp 23-38

وأيضا مقال:

Ariel Levite and Sidney Tarrow, "The Ligitimation of Excluded Parties in Dominant Systems" , *Comparative Politics* , April 1983, pp 295-3

5) Shapira, op. cit. pp 92-3

٦) نوبرغر ، **الأحزاب في إسرائيل** ص ٧٠ . وكذلك أنظر ابراهم داسكن ، الانتخابات للكنيست الثانية عشرة مركز في القدس للأبحاث اسرائيل ، ١٩٩٠ (عبري).

٧) أبراهم دسكن، **الانتخابات للكنيست الثالثة عشرة**، مركز القدس لأبحاث إسرائيل، ١٩٩٣ ص ١-١٦ . (عبري).

8) Arian and shamir, "Two reversals : Why 1992 was not 1977 " in Arian & Shamir eds, *The Elections in Israel* - 1992, Alpany : State University of New York press , pp 17 -54

٩) هارتس وبديعوت احرونوت 25/ 3/ 1996- 27/ 3/ 1996- 28/ 3/1996- 29/3/1996

ولمصادر اضافية أخرى أنظر:

١) شلومو افينري، "ملاحظات حول مغزى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة" ، مجلة **الفين**، رقم ٦، ١٩٩٢ (عبري).

٢) تحرير شموئيل ستمبلر ، **الشخصيات والحكم** ، **المجتمع الاسرائيلي** ، ١٩٨٩ (عبري).

٣) ابراهم دسكن ، "استقطاب وتحرك بين الناخبين للكنيست العاشرة" ، مجلة **الدولة، الحكم والعلاقات الدولية** ، رقم ١٩-٢٠ ، ١٩٨٣ ، ص ٤٥-٦٢ (عبري).

٤) ميخال شمير واشر اريان ، "تصويت اثني لانتخابات ١٩٨١"، مجلة **الدولة** ، الحكم والعلاقات الدولية ، ١٩-٢٠ ، ١٩٨٣ ، ص ٨٩-١٠٤ (عبري).

5) Arian and shamir , eds, T*he Election in Israel- 1992*, State University . of New York 1995 .

6) Asher Arian, "The Passing of Dominance", The ", *The Jerusalem Quarterly , no. 5 , fall 1977, pp, 20- 32*

7) Dan Horowitz, "More Than A Change In Government", *The Jerusalem Quarterly* , no.5 , fall 1977, 4- 19

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

قائمة المطبوعات

الموجزات الشهرية

١- **مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز** ، د. ابراهيم أبو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٢- **تقييم فلسطيني لادارة كلينتون**، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ ص.

٣- **كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟** د. روزماري هوليس، **ومفهوم الاردن للعلاقات الفلسطينية-الاردنية المستقبلية**، السيدة فاليري يورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ ص.

٤- **الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية**، د.ايفرت مانديلسون، د. جيفري بوتول، د. نعومي واينبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص.

٥- **العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء**، د. أسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص.

٦- **سياسة كلينتون الخارجية**، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٢٧ ص.

٧- **المعارضة والسلطة الوطنية**، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٨- **المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية (بكدار)**، أيلول ١٩٩٤، سمير عبد الله، ٢٦ ص.

٩- **مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية**، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٠- **الاسلاميون والمرحلة القادمة**، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص.

١١- **الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع**، د.نبيل قسيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ ص.

١٢- **فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية**، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ ص.

١٣- **المعارضة الوطنية والانتخابات**، علي أبو هلال ووليد سالم، أيار ١٩٩٥، ٤٣ ص.

١٤- **التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل**، د. عزيز حيدر، تموز ١٩٩٥، ٢٩ ص.

١٥- **نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة**، د. راسم خمايسي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٦- **إدارة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية**، حسن عصفور، تموز ١٩٩٥، ٢٧ ص.

١٧- **الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمج اللاجئين**، د. سليم تماري، تموز ١٩٩٥، ٢٢ ص.

١٨- **المدن الصناعية الحدودية**، د. جواد الناجي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص.

١٩- **قراءة في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومستقبلها**، د. عزمي بشارة، تشرين أول ١٩٩٥، ٢٤ ص.

٢٠- **سلطة النقد الفلسطينية**، د. فؤاد بسيسو، تشرين أول ١٩٩٥، ٢١ ص.

٢١- **تطور الحركة الوطنية الفلسطينية**، بشير برغوثي، شباط ١٩٩٦، ٢٤ ص.

٢٢- **العلاقة بين مؤسسات (م. ت. ف) ومؤسسات السلطة الوطنية**، هاني الحسن، ايلول ١٩٩٦، ٢١ص.

العصف الفكري

١- **المعارضة الوطنية وتحليل البدائل**، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ ص.

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، آب ١٩٩٣، ٣٧ ص.

٣- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ ص.

٤- رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أيار ١٩٩٥، ٢٢ ص.

المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسيات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ ص.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- السلطة الفلسطينية والانتخابات، د. صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص.

٥- الاسلاميون والانتخابات، جمال سليم وجمال منصور، أيار ١٩٩٥، ١٧ ص.

٦- المرأة والانتخابات، ماجدة فضة، زهيرة كمال، اصلاح جاد، نادر سعيد، أيار ١٩٩٥، ٣٧ ص.

٧- السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، د. رشيد الخالدي، شباط ١٩٩٦، ٢٥ ص.

٨- مشروع قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية: رؤى متباينة، جمال منصور، د. مضر قسيس، وليد سالم، ابراهيم الدغمة، نيسان ١٩٩٦، ٣٣ ص.

٩- الحركة الاسلامية ومستقبل المعارضة، د. عبد الستار قاسم، المعقبون: د. هشام أحمد فرارجة، خالد سليمان فايز، عماد السبع، نيسان ١٩٩٦، ٤٠ ص.

المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص.

٢- العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - المصرية، عقد في القاهرة من آذار ١٩٩٥، ٢١٦ ص.

٣- البحوث المسحية وقواعد المعلومات في المجتمع الفلسطيني، تحرير: د. نادر سعيد، تموز ١٩٩٦، ١٠٢ ص .

دائرة التحليل الاستراتيجي

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٥ ص.

٢- الامن الاسرائيلي الفلسطيني: قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، د. جيفري بوتول، د. ايفرت ماندلسون، تشرين أول ١٩٩٥، ١٢٤ ص.

٣- مراحل تطور العلاقات الاردنية-الفلسطينية، د. أسعد عبد الرحمن، هاني الحوراني، أيار ١٩٩٦، ٦٠ص .

الدائرة الاقتصادية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ ص.

٢- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ ص.

٣- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والآفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٢٤ ص.

٤- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول، د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص.

٥- الحمضيات الفلسطينية: المشاكل والآفاق، د. هشام عورتاني، د. باسم مكحول، كانون ثاني ١٩٩٥، ٤٤ ص.

وحدة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المبادىء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، أيلول ١٩٩٣، ٥٣ ص.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد أبو عمرو، د.ابراهيم أبو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ ص.

٣- المعارضة الفلسطينية .. الى أين؟ د.علي الجرباوي، د.زياد أبو عمرو، د. ابراهيم ابو لغد، د.خليل الشقاقي، حزيران ١٩٩٤، ٥٧ ص.

وحدة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام الشهرية (٢٢ استطلاع)، أيلول ١٩٩٣ - آذار ١٩٩٦ .

٢- دليل قواعد المعلومات في الضفة الغربية وقطاع غزة، إعداد د. نادر سعيد، عائشة مصطفى، أيار ١٩٩٦، ٤٣ ص.

الدائرة الاسرائيلية

١- الفلسطينيون في اسرائيل: الصوت العربي وانتخابات الكنيست، تحرير د. مروان درويش، شباط ١٩٩٦، ٧٠ ص.

٢- الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، د. مروان درويش، تشرين ثاني ١٩٩٦، ص ٥٢ .

المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، شباط ١٩٩٥، ٤٦ ص.

دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ ص.

٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٢٨٠ ص.

٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص.

٤- مجلة السياسة الفلسطينة - العدد ٦، ربيع ١٩٩٥، ٢٠٠ ص.

٥- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٧+٨، صيف-خريف ١٩٩٥، ٢٧٠ ص.

٦- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٩، شتاء ١٩٩٦، ٢٤٣ ص.

٧- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١٠، ربيع ١٩٩٦، ٢١٦ ص .

٨- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد ١١، صيف ١٩٩٦، ٢٩٥ ص.

٩- مجلة السياسة الفلسطينية-العدد١٢، خريف ١٩٩٦، ٢٩٠ص .

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)
ص.ب. ١٣٢
شارع صلاح الدين
نابلس، فلسطين
تليفون ٣٨٠٣٨٣ (٠٩)
ت/فاكس ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)